ورقة النيل والنهضة في مصر

(المشروع البريطاني لتوطين اليهود في منابع النيل الاستوائية ١٩٠٣-١٩٠٥ نموذجاً)

أ.د. أحمد عبد الدايم محمد حسين
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الدراسات الإفريقية العليا
جامعة القاهرة

نهر النيل هو مصدرنا الرئيس والوحيد في الحصول على المياه التي تحفظ الحياة والمجتمع، وتسمح لنا بتنمية الصناعات والزراعات والثروات الحيوانية والسمكية. لذا لا يمكن لمصر أن تفكر في أي مشروع نهضوي إلا إذا كانت مطمئنة لوصول الكميات التي تأتيها من مياه النيل بوفره، تسمح لها بهذه النهضة أو تلك التنمية. ويمكن اختبار تلك المسألة عبر التاريخ المصري عبر العصور، فلو أخذنا مشروع تحديث مصر في عهد محمد على، أو في عهد جمال عبد الناصر، مثالين لهذا الاختبار فقط، لقلنا بأن الرجلين انتبها لتلك المسألة جيدًا، وعملا على تداركها وتأمين وصول المياه قبل الشروع في أي مخطط للتحديث والتنمية. وفي هذا الإطار يمكن توظيف ورقة النيل في ضرب أي مشروع نهضوي يجرى إعداده في مصر عبر التحكم في الأحباس العليا في المنابع. حيث وظفت المنابع الإثيوبية مرارًا وتكرارًا عبر التاريخ، لتكون خنجرًا مصوبًا لخاصرة مصر من ناحية الجنوب. وحينما جاء الاستعمار البريطاني محتلًا لغالبية دول حوض النيل في نهاية القرن ١٩، راح يبحث عن توظيف للمنابع الاستوائية لتكون ورقة ضغط جديدة مشابهه للورقة الإثيوبية. لذا تأتى دراستنا " ورقة النيل والنهضة في مصر.. المشروع البريطاني لتوطين اليهود في منابع النيل الاستوائية ١٩٠٣–١٩٠٥ نموذجًا"، لتطرح المشروع البريطاني كمستحدث جديد في توظيف ورقة النيل داخل المنطقة، ومحاصرة حدود مصر المجاورة للمنابع الاستوائية في ذلك الوقت، والضغط على إثيوبيا من ناحية أخرى للالتزام باتفاقية سنة ١٩٠٢.

على أية حال، تذهب الدراسة في شقها الأول للاهتمام بالجانب التنظيري للمسألة، وترصد علاقة النيل بالنهضة، وتوظيف ورقة المياه ضد مصر عبر العصر الحديث، وجهود مصر العملية والنظرية للحفاظ على النهر والاستفادة منه. وفي شقها الثاني تتناول المشروع البريطاني كتطبيق عملي لمحاولة توظيف ورقة النيل الاستوائية. ولهذا تعتمد على عدد من المراجع والدراسات في شقها الأول، أما في شقها الثاني فتعتمد على ٣٩ وثيقة من وثائق الخارجية البريطانية، تؤرخ للمراسلات التي تمت بين مسئولين بريطانيين وقيادات يهودية، تفضح المخطط البريطاني بإنشاء مستوطنة لليهود في منابع النيل الاستوائية. وفي هذا الإطار تنقسم الدراسة إلى ستة محاور رئيسة: أولها، سؤال النهضة وورقة النيل ضد مصر في العصر الحديث. ثانيها، النيل والنهضة في مصر قبل عام ١٩٠٣. ثالثها، علاقة اليهود بمنابع النيل الاستوائية قبل عرض المشروع البريطاني. رابعها، بداية المشروع البريطاني لتوطين اليهود في المنابع الاستوائية سنة ١٩٠٣. خامسها، المرسلات البريطانية اليهودية حول المشروع ١٩٠٣–١٩٠٤. سادسها، نهاية المشروع سنة ١٩٠٥.

أولًا– سؤال النهضة وورقة النيل ضد مصر في العصر الحديث:–

لفهم هذا المحور فهما جيدًا، سنقوم بتقسيمه الى شقين رئيسين: **الشق الأول، يتعلق بسؤال النهضة في مصر في العصر الحديث.** فإذا كانت النهضة قد بدأت في أوروبا كحركة ثقافية، إلا إنها في القاموس العربي تعني التجدد والانبعاث بعد التأخر والركود. وبالتالي ظل سؤال النهضة هو السؤال المفتوح والمتجدد في مصر منذ نهاية القرن ١٨ وحتى الآن. ولم يقتصر في طرحه على الجوانب الثقافية، بل دلف مباشرة للجوانب المادية، كونها تعد أهم ملامح النهضة ومقتضياتها. ولما كان سؤال النهضة يختلف في تفصيلاته عن سؤال التحديث، عن سؤال التنمية، فإن نهر النيل يدخل في كل الإجابات على الاسئلة السابقة، كمحدد رئيس لعملية التنمية والنهضة والتحديث. فحينما طرح الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده وشكيب أرسلان، وبطرس البستاني وأحمد فارس الشدياق وغيرهم، هذا السؤال الكبير، كان بهدف إيجاد سبيل للخروج من وهدة التخلف، والاستناد على أسس مادية

واقتصادية ثابتة للتقدم. لكن جاءت السيطرة الغربية لتضرب أية محاولة لإقامة مشروع وطني للتنمية، ولتفرض أسسًا جديدة للتبعية الاقتصادية [١]. وإذا كانت العناصر المادية واضحة في سؤال النهضة، فإن نهر النيل يشكل جزءًا رئيسًا في ضمان قيامها. باعتباره يتفاعل مع التراب ومع الإنسان والحيوان، فالمياه هي أساس كل شيء في الحياه. بل إن كل المثقفين المصريين والمؤثرين في نهضتها، كتبوا عن النيل وتأثيره العظيم في مصر والمصريين. وهو الأمر الذي يظهر في خشية محمد على وأسرته من توظيف ورقة النيل في ضرب أي مشروع نهضوي يقومون بإعداده.

الشق الثاني، توظيف ورقة النيل ضد مصر في العصر الحديث. من نافلة القول أن نعرف بأن توظيف ورقة النيل ضد مصر لم يكن توظيفًا حديثًا، بل وظفت تلك الورقة طيلة العصور التاريخية السابقة على العصر الحديث. وبالطبع لا يمكننا استعراض كل التفاصيل حول هذا التوظيف عبر العصور، لكن يمكن استبيان هذا الأمر في ثلاثة ملامح رئيسة: **الملمح الأول، نشأة أساطير عديدة في مصر ترتبط بنهر النيل وقدرة الملوك الأحباش على التحكم في مياهه.** حيث نمت تلك الأساطير عبر استخدام الحبشة لقضية مياه النيل كأداة ضغط في مواجهة مصر منذ القرن ١١ وحتى القرن ١٨. وأصبح هناك تراث فكري وديني وثقافي يجعل من الأحباش مصدر تهديد دائم لمصر عن طريق مياه النيل. وترسخت هذه الفكرة في أذهان الإثيوبيين والمصريين على السواء، وانعكست في سياسات كل طرف تجاه الآخر. فقد استخدم ملوك الحبشة تلك الورقة كوسيلة ضغط ضد الفاطميين وسلاطين المماليك على السوا. فأظهروا تهديداتهم الصريحة والواضحة بقطع مياه النيل وتحويل مجراه بعيدًا عن مصر. وتجدد توظيف الورقة مع قدوم البرتغاليين لشرق إفريقيا. حيث سعى هؤلاء لاستخدام الحبشة في محاصرة مصر والعالم الاسلامي من ناحية الجنوب. ونفس الأمر كرره نابليون في نهاية القرن ١٨، في محاولة للسيطرة على مصر وإنهاء ثوراتها ضد الفرنسين[٢]. وبالطبع جاء تقدم علم الجغرافيا ليهدم كل تلك الأساطير التي ابتدعها الأحباش، ويثبت بأن نقص المياه وقلة الفيضان قد جرى بعوامل طبيعية تتعلق بالأمطار والمناخ.

الملمح الثانى، التطور الجديد في التعامل المصري مع ورقة النيل في القرن ١٩. ونستطيع أن نرصد هذا التطور في أمرين: **الأول، توظيف المنابع الإثيوبية ومصر على حدود الحبشة.** فقد أصبحت مصر منذ ضم محمد على للسودان على حدود مباشرة مع الحبشة، فخبرت كثير من التفاصيل التي كانت مجهولة من قبل. ومن ثم تغير تعاملها مع استخدام ورقة المياه عما كان عليه في السابق جملة وتفصيلا. فكونت علاقات مع الأحباش، حكام ومحكومين، واستطاعت أن تتعامل مع تهديدات المياه بشكل مختلف [٣]. وظل هذا الأمر قائمًا حتى هزمت في حربها ضد الحبشة بما تسبب في علو يد إثيوبيا في المنطقة. فحينما سعى الخديوي إسماعيل لتامين منابع النيل الحبشية اشتبك في علاقات عدائية مع الأحباش، كلفته مقتل ابنه الأمير حسن في إحداها، وثلاث حملات سنتى ١٨٧٥–١٨٧٦، بما تسبب في إرهاق مصر بالديون، وبمزيد من أسباب التدخل الأجنبي، انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ [٤].

الثانى، توظيف ورقة المنابع الاستوائية. لم توظف ورقة المنابع الاستوائية طيلة التاريخ المصري، قديمة ووسيطة وحديثة؛ ربما لأن كمية التي تأتينا منه قليلة، ١٥% فقط؛ وربما لأن المنابع الاستوائية كانت خارج التاريخ، وبعيدا عن معرفة المناطق التي يصل إليها النيل شمالا. لكن حين تمكنت مصر من الوصول إلى دائرة عرض ٢ درجة جنوب خط الاستواء، وصار لها أملاك ومديرية أسمتها المديرية لاستوائية، تم إبعادها عن تلك المنابع مؤامرة خبيثة اشترك فيها غردون باشا وأمين باشا* وفيتا حسان*. فالخلاف الذي حدث بين هؤلاء الثلاثة وبين المصري نور بك محمد، الذي كان يريد ضم كل أوغندا لمصر، ورفض هؤلاء لذلك، يتأكد من أن إخلاء المديرية الاستوائية كان مؤامرة متفق عليها بينهم، ويدرك بأن القدم المصرية في المنابع أريد لها أن تزول. وأن التوسع المصري صوب المنابع كان كابوسًا للإنجليز. لهذا كان انتزاع أمين باشا، عبر الرحالة ستانلى، تمهيدًا للسيطرة الإنجليزية على أعالي النيل[٥].

الملمح الثالث، المشروع الفرنسي وتهديد الاحتلال البريطاني في مصر بقطع المياه. فمع أن الإنجليز بذلوا النفيس في أن يصبح وادي النيل بعيدًا عن سيطرة القوى الغربية المنافسة لها، وأن معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ بين إنجلترا والكونغو حفظت لبريطانيا حقوقها في أعالي النيل، لتتصرف فيه تصرف المالك[٦]، إلا إن البريطانيين استشعروا هذا التهديد في محاولة الفرنسيين بالسيطرة على منابعه عبر حادثة فاشودة الشهيرة في يوليو ١٨٩٨، فكان لابد من استرداد السودان لمصر مرة أخرى [٧]. ولعل المواجهه البريطانية لفرنسا في فاشودة في يوليو ١٨٩٨، ومنعها من الاستيلاء على وادى لنيل باتفاق ٢١ مارس ١٨٩٩، قد أنهي هذه الورقة طيلة الفترة الاستعمارية. فما أعقبها من اتفاق سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠١ مع ملوك أوغندا، واتفاق ١٩٠٢ مع إثيوبيا [٨]، قد جعل بريطانيا تتمكن من السيطرة تمامًا على النيل بكافة منابعه.

ثانيًا– النيل والنهضة في مصر قبل سنة ١٩٠٣:–

لما كان نهر النيل هو رأس مال مصر ونواة حياتها، لذا كان إنشاء القناطر الخيرية، وقناطر زفتى وديروط وأسيوط واسنا والقناطر الفرعية على الترع والرياحات، عبارة عن إجراءات تهدف للنهوض الزراعي، مما يستتبع بدوره نهوضا في القطاع الهندسي والإنشائي للتحكم في فيضان النهر الهائج. بل وضعت نظارة الأشغال نظاما لمناوبات الري، ووضعت جداولا لميزانيات الترع. ولما كان ري مصر صناعيًّا باستمرار؛ أي لا يتم من النيل مباشر، فكان لابد من حسن الإدارة المائية وضبطها، والربط بين تطهير الترع وبناء الجسور والقناطر وشق الترع [٩]. ولتوضيح تلك المسألة سنقسم الفترة التي سبقت عام ١٩٠٣ إلى ثلاث فترات رئيسة:

الأولى، النيل والنهضة في عهد محمد على. فالدور الذي لعبه محمد علي في الارتقاء بالري في مصر، وإنشائه لنظارة الأشغال العمومية، واستعانته بالمهندسين الأجانب في مشروعاته، وجهوده في استكشاف نهر النيل وتأمينه، يثبت أن النهضة أساسها المياه. وأن الرجل قد اختبر تلك الحقيقة

قبل أن يوجه أنظاره ناحية منابع النيل لتأمينها. فالتطور الذي لحق بالري قد أثر بدوره على الإنتاج الزراعي والصناعي، وهما عصب الحياه الاجتماعية. فلا حياة زراعية في معظم الأراضي المصرية، وبالتالي لا إنتاج، بدون الري من مياه النيل. وربما كان تهديده لموظفي الري بعقوبة الإعدام، إذا أهملوا واجباتهم، وإنه إذا سمع غدرًا في توزيع المياه، فسيقوم بدفنهم في الترع، يدلل على أن موضوع المياه كانت تتم مراقبته من قبل رأس النظام مباشرة[١٠]. وفي هذا الإطار، فإن خشيته على مشروعه التحديثي والنهضوي جعلته يرسل ثلاث بعثات، بقيادة سليم قبطان، لاكتشاف منابع النيل خلال الفترة من نوفمبر ١٨٣٩ – ١٨٤٢ لتأمين وصول المياه، تمكنت خلالها من اختراق منطقة السدود وكشف حقيقة أمرها[١١]. ولم ينصب جهده على النيل الأبيض فقط، بل كانت له جهود واضحة عام ١٨٤٠ في النيل الأزرق [١٢]. بل قتل أحد أبنائه، خلال كشفه لأجزاء من هذا الفرع الاثيوبي المهم [١٣]. وخلاصة القول، بأن محمد على أراد بناء دولة كبيرة تقوم على بنية اقتصادية متينة أساسها الزراعة، فكان من الطبيعي أن يولي شطره باتجاه المنابع للاطمئنان على وصول المياه لدولته في سهولة ويسر.

الثانية، النيل والنهضة في عهد اسماعيل. ويمكن تقسيم علاقة النيل بالنهضة في مصر في فترة الخديو إسماعيل إلى شقين: **الشق الأول، يتعلق بإتمام عملية السيطرة على كافة المنابع وإنجازها.** فحينما تولي الخديو إسماعيل أمور الحكم في الفترة من ١٨٦٣ –١٨٧٩، وطن وزراؤه أمورهم على ضرورة توحيد حوض النيل حتى منابعه في كتلة واحدة متعاونة. وهو ما جعله يحاول السيطرة على الحبشة نفسها، وعلى كل المنابع[١٤]. الأمر الذي أتاح له الاطمئنان لوصول المياه، وبالتالي إحداث زيادة في مساحة الأراضي الزراعية من ٣ مليون فدان إلى أكثر من ٤ ملين فدان[١٥]. فقد تلخصت سياسته في ضمان مياه النيل بقوله:" يجب على شعوب مناطق منابع النيل أن يكونوا من اليوم أصدقاء وحلفاء لخديوي مصر" [١٦]. ولعل قيام حملة النيل الأبيض وتكوينها

وأهدافها وسلطات قائدها، يثبت تلك الضرورة التي دعت لإلحاق أعالي النيل الأبيض بمصر [١٧].

الثاني، جهد نظري يتعلق بالتنظير لعلاقة النيل النهضة. فإذا ما ركزنا على كتابات علي مبارك فقط عن النيل، لقلنا بأن اختياره لشغل وزارة الأشغال بالنيابة سنوات ١٨٧٩–١٨٨٤، قد جاء لكونه قد اهتم بنهر النيل بشكل مختلف عن اهتمام غيره. فقد كتب كتابًا سنة ١٨٧٨ عنوانه " نخبة الفكر في تدبير نيل مصر"، ونشره سنة ١٨٨١، اهتم فيه بالإمكانيات التي يتم عن طريقها الاستفادة من مياه النيل. مركزا على الزراعة وعلاجها بالاقتصاد وبمختلف مجالات العلوم والمعرفة، شارحًا تكوين النيل وأنساقه وفيضانه وفروعه وتوزيع مياهه، متحدثًا عن القناطر والجسور وطرق سقي المزروعات، واستخدام الآلات، وكطريق للمواصلات والتجارة والوجود والعمران ونسج العلاقات الاجتماعية، منتهيًا إلى أن النهوض بالمصريين يتأتى عن طريق الاستفادة بمياه النيل [١٨]. فهذا الجهد التنظيري يثبت أن مشروع النهضة لم يرتبط بالمثقفين والمشايخ فقط، بل غاص فيه الفنيون والخبراء، ليحضوا على وجوب الاهتمام بالجوانب المادية في عملة النهضة.

الثالثة، النيل والنهضة خلال العقدين الأوليين من عهد الاحتلال البريطاني لمصر. فبعد أن احتل الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ تيقنوا من أنها بدون النيل تنعدم من الوجود، وتصبح جزءًا من الصحراء الكبرى. فاتجهوا إليه، واهتموا بالرى ومشروعاته، باعتباره العمود الفقري في سياستهم الزراعية وتخصيص مصر في إنتاج القطن. ولما كانت من أصعب الفترات التي مرت عليهم في مصر، هو ذلك الحجاب الذي فرضه المهدي على منطقة أعالي النيل في الفترة من ١٨٨٥–١٨٩٨ [١٩]، لذا عملوا على استرداد السودان وحمكمها حكما ثنائيًّا بمشاركة مصر. ولعل السياق الكولونيالى القائم في حوض لنيل باحتلال مصر سنة ١٨٨٢ والتوسعات الزراعية التي خططت لها إدارة الاحتلال، جعلها تعقد العديد من الاتفاقيات حول مياه النيل. حيث عقدت اتفاقيَّة سنة ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا لتلزم الأخيرة بألا تقيم أي منشآت على نهر عطبرة، من شأنها أن تؤثر على

موارده، إلا بإذنها. ثم جاء اتفاق سنة ١٩٠٢م بين بريطانيا وإثيوبيا، بألا تقيم منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط تؤثر على تدفق مياه النيل [٢٠]. وفي هذا الإطار كانت بريطانيا مبدعة لكل الاتفاقيات التاريخية التي نرجع لها حتى الآن في حوض النيل. وهو الأمر الذي يجعلنا نندهش حينما نراها تعرض على اليهود توطينهم في منابع النيل الاستوائية. فبريطانيا التي أخرجت مصر من المنابع، ومنعت الألمان والبلجيك والفرنسيين من الوصول إليها، ما الذي جعلها تعرض عليهم إقامة مستوطنة لهم على أراضي بذلت فيها جهودًا كبيرة وجبارة للاحتفاظ بها؟ أعتقد أن هذا هو السؤال الأهم الذي تحاول الورقة تقديم المشروع في سياقه.

ربما تكون رغبة بريطانيا في الاستغلال الاقتصادي لمستعمراتها النيلية، وأنه يتطلب وجود أعداد كبيرة من المستوطنين، ولا يوجد إقبال من الأوروبيين على منطقة المنابع، هو الذي جعل اليهود يمثلون الحل الضرورة في مجال الاستثمار في المنابع. وربما تكون مقايضة بريطانيا لمصر، بتحميلها الأعباء المالية مقابل مياه النيل، قد أوجب ضغوطًا عليها من نوع جديد، فطرح المشروع على اليهود كعنصر مهدد وضاغط علي الإدارة المصرية للإيفاء بالالتزامات والخضوع لكافة الرغبات الاستعمارية. ولعل الأطروحات المقدمة بضرورة نقل مشاريع المياة من مصر إلى مديريات السودان البعيدة [٢١]، والتسويق لمشروع الجزيرة منذ سنة ١٨٩٩[٢٢]، والأعباء الجديدة التي رصدتها التقارير الاستعمارية بنقصان الفيضان خلال الفترة من ١٨٩٩–١٩٠٣[٢٣]، قد أضافت ضغوضًا جديدة لم تألفها المنطقة من قبل. ولهذا يمكن القول بأن اليهود الباحثين عن أرض ويملكون الأموال، قد تلاقت أهدافهم مع الرغبة البريطانية في توظيفهم في المنابع. وذلك لتحقيق أربعة أمور: أولها، مشاركة اليهود في كل أرباحهم واقتسام خيرات المنطقة معهم دون جهد. ثانيها، ضمان الاستغلال الاقتصادي في مصر والسودان. ثالثها، ضمان عدم نكوص الأحباش عن نصوص اتفاقية سنة ١٩٠٢. رابعها، خلق ورقة جديدة في منطقة المنابع يمكن توظيفها حسبما تريد.

ثالثًا– علاقة اليهود بمنابع النيل سنة ١٩٠٣:–

في الحقيقة أن ما عرضناه في السابق يجعل العرض البريطاني لليهود بتوطينهم في منابع النيل الاستوائية مسألة شاقة على الفهم. فبريطانيا قد بذلت الغالي والنفيس للاحتفاظ بمنابع النيل لتكون في يدها. وبالتالي، فإن عرض تشبمرلين وزير المستعمرات البريطاني على هرتزل* إقامة مستعمرة لهم في محمية شرق أفريقيا، تحول اسمها لكينيا سنة ١٩٠٩، يحتاج لاجتهاد لتفسير تلك الخطوة البريطانية غير المفهومة. خاصة وأن اليهود ليس لهم علاقة بالمنابع الاستوائية، لا من قريب ولا من بعيد، اللهم إلا اشتراك شخصيتين يهوديتين، هما أمين باشا وفيتا حسان، في المشروع المصري. ولا يعقل أن تفرط بريطانيا، التي دخلت في مواجهات سلمية وعسكرية، بأعالي النيل بسهولة. صحيح، إن العديد من زعماء اليهود في القرن التاسع عشر قد تقربوا من فرنسا وبريطانيا لمساعدتهم في التوطين في مصر السفلى وفلسطين، إلا إن منابع النيل الاستوائية لم تكن في حسبان اليهود مطلقًا. ويبدو أن فشل مشروع عودة اليهود لفلسطين، قد استتبعه ظهور عدة مشروعات، كمشروع قبرص وسيناء، وطرابلس الغرب، والأرجنتين وموزمبيق. وبالتالي ظهر مشروع توطين اليهود في منابع النيل الاستوائية كأحد المشروعات المعروضة والمقدمة.

وحتى تاريخ كتابة هذه الدراسة لا يعرف عن محاولات توطين اليهود في تلك المنابع إلا محاولتين، ظهرتا في نفس توقيت عرض محمية شرق أفريقيا كمستوطنة يقيمون فيها دولتهم: **الأولى، برنامج أوغندا الوهمي.** فهذا البرنامج لا توجد أي وثيقة تاريخية تدلل على أن بريطانيا قد عرضت أوغندا كمستعمرة لتوطين اليهود. بل يقتصر الأمر على بعض الكتابات العربية التي حاولت، فهم مشروعات التوطين السابقة على وعد بلفور، فأدخلت برنامج أوغندا ضمنها. بل ان قولهم بأن الجدل حول أوغندا قد فاقم حالة القلب لدى هرتزل، وساهم في وفاته عام ١٩٠٤، في سن الـ ٤٤ سنة، وقبل وقت قصير من تصويت المؤتمر الصهيوني السابع ضد المخطط [٢٤] هو بعيد

تمامًا عن الصحة. حيث يقر أحد الكتاب اليهود بأن عرض إقليم أوغندا كانت زلة لسان من وزير المستعمرات، وإنه كان يقصد محمية شرق إفريقيا البريطانية [٢٥]. وهذا الخلط في تقديري يرجع إلى أسباب ثلاثة: أولها، فهم هرتزل المبدئي الخاطئ للمشروع. وربما يكون هذا الفهم قد جاء لأن المنطقة الموعودة تقع حول أراضي سكة حديد مومباسا– أوغندا، ففهم خطئًا انه أوغندا [٢٦]. ثانيها، أن هرتزل يعيش قريب من ألمانيا ويتحدث لغتها، وبالتالي يعرف أوغندا وثرواتها جيدا، من خلال كتابات أمين باشا وفيتا حسان عنها باللغة الألمانية، فاعتقد بأنها هي المنطقة الموعودة. ثالثها، أن الكتابات العربية، وأشهرها دراسة حسن صبرى الخولي عن سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، قدمته تحت عنوان مشروع أوغندا. ومن يتفحص الموضوع تحت هذا العنوان، يكتشف الخطأ الذي وقع فيه المؤلف في وضع هذا العنوان تحديدًا [٢٧]. وبالتالي هناك خلط واضح بين مشروع محمية شرق أفريقيا الرسمي وبرنامج أوغندا الوهمي.

الثانية، مشروع الكونغو. وهو مشروع سعى له اليهود أنفسهم، ففي يوليو ١٩٠٣ أجرى هرتزل اتصالات مع فرانتز فيليبسون، وهو مستثمر يهودي بلجيكي، يمتلك احتكارات كبيرة في الكونغو، بغرض استمالته لتأييد فكرة إقامة دولة يهودية في الكونغو، باعتبارها مستعمرة بلجيكية، والتوسط لدى ملك بلجيكا لتبني المشروع. غير أن فيليبسون رفض الفكرة ، رغم تأييده لها، بسبب خوفه من قدوم مستثمرين جدد منافسين، يؤثرون على مصالحه الواسعة[٢٨].

إذًا، لا توجد أدنى علاقة لليهود بالمكان قبل العرض البريطاني، اللهم علاقات فردية تتعلق بفيتا حسان وأمين باشا، وأن مشروع الكونغو فكروا فيه في نفس عرض المشروع البريطاني عليهم. وهذا يعني أن تعاطي اليهود مع مشروع شرق أفريقيا قابله تفكيرهم في دولة الكونغو. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا عرضت بريطانيا توطينهم في المنابع؟ ولماذا قبل اليهود العرض؟ اعتقد أن الأهداف البريطانية من توطين اليهود كانت واضحة وتتعلق بالظرف التاريخي، وبتوظيفهم

كورقة جديدة في المنطقة، وللاستفادة منهم في خططها الاقتصادية، ولتخويف إثيوبيا ومصر المجاورتين لها في المنابع. ومن ناحية أخرى لم يسمح الظرف التاريخي لليهود برفض العرض، لأسباب ثلاثة: الأول، أن العرض سيعطي شرعية للحقوق الصهيونية، ويعد خطوة أولى للاعتراف السياسي بالأمة اليهودية [٢٩]. الثاني، شعورهم بأن المشروع جاء تعويضًا لهم عن مشروع العريش ومصر السفلى. ثالثها، أن المشروع لقى هوى في قلوبهم، لكونه قائم في منابع النيل، وبالتالي يمكن الابتزاز به والمساومة عليه، واستبداله بما يريدون فيما بعد.

رابعًا– بداية المشروع البريطاني لتوطين اليهود في المنابع الاستوائية سنة ١٩٠٣:–

قيل أنه في عام 1902، دعي هرتزل ليدلي بشهادته أمام اللجنة البريطانية للوافدين، بشأن مشكلة هجرة يهود اليديشية *لبريطانيا، فاقترح تحويل المهاجرين لوطن يهودي معترف به، وترك هذا أثرًا عميقًا لدى سامعيه. وحينما زار تشمبرلين افريقيا واستقبل هرتزل مرة أخرى، عرض عليه مستعمرة شرق أفريقيا لكي تكون مستوطنة مستقلة لليهود، ووافق اللورد بلفور، الذي كان يرأس الوزارة البريطانية، على ذلك. وخلاصة الأمر، إن العرض البريطاني تم في ابريل ١٩٠٣، فرفضه هرتزل في الحال، غير أن تشمبرلين كرر الفكرة في لقاء مع الصحفي اليهودي جرينبرج [٣٠]. في حين تشير رواية أخرى، بأن المشروع تم عرضه في ٢٣ يوليو ١٩٠٣ في مقابلة تمت في لندن بين هرتزل وتشمبرلين [٣١].بعدها عهد هرتزل للصحفي اليهودي ليبولد جرينبرج* بأن يسبر غور وزير المستعمرات في مشروع تهجير اليهود لشرق أفريقيا البريطانية. فاتجه إلى جماعة من المحامين الإنجليز ليعدوا له مشروع اتفاق* يعقد بين الحكومة الإنجليزية وبنك الاستعمار اليهودي. بعدها رفع المشرع لرئيس الوزراء بلفور، فعكف على دراسته، ثم عهد لجوزيف تشمبرلين بأن يبعث بمذكرة إلى ليبولد جرينبرج، يبدى فيها عطفه العميق على الحركة الصهيونية. ثم عهد للورد لانسدون وزير الخارجية ببحث مشروع توطين اليهود في شرق أفريقيا البريطانية [٣٢]. خلاصة الأمر: إن وزير المستعمرات هو الذي قدم العرض، ثم تابعه في التنفيذ وزير الخاجية لورد لانسدون واليهودي البريطاني جرينبرج.

إلى هنا، ينتهي كل حديث المراجع عن المشروع. ومن ثم تأتي قيمة الوثائق البريطانية لتقص لنا حقيقة هذا المشروع الذي تسبب في لبس كبير. فلدينا ٣٩ رسالة موزعة على سبع محافظ داخل الأرشيف البريطاني الخاص بشرق أفريقيا البريطانية. نتعرف من خلالها على ما لم يقله أحد عن هذا الموضوع من قبل، ولنصحح به المغالطات التي التبست على البعض. ففيما يختص ببداية المشروع، من المؤكد أن رسالة الدكتور جرينبرج Dr.Greenberg إلى تشمبرلين* Chamberlain، في ١٣ يوليو ١٩٠٣، تقدم لنا ستة أمور مهمة: أولها، أن الرسالة تحمل مشروع الاتفاق مع الدكتور هرتزل، وموافقة الحكومة البريطانية على عرضه، وترتيب إرسال لجنة لشرق أفريقيا البريطانية لتحديد الأراضي المناسبة لإقامة مستوطنة يهودية هناك. ثانيها، رغبة جرينبرج في أن يكون هو الواسطة بين هرتزل والمسئولين البريطانيين، كون الأمر يحتاج إلى تفاوض. ثالثها، أن المشروع لم يبت فيه من قبل الجماعة اليهودية. حيث ترك هرتزل مسألة التعاطي معه للمؤتمر الصهيوني الذي سيعقد في بازلBasle في نهاية شهر أغسطس. رابعها، أن مشروع التوطين يحتاج لأموال غير متاحة في ذلك الوقت. خامسها، أن وكيل هرتزل، جرينبرج، يريد الاطلاع على موقف الإدارة البريطانية بصورة عاجلة، بغض النظر عن معرفتهم بموقف يهود أوروبا الشرقية. سادسها، أن القيادات اليهودية بزعامة هرتزل تدين لبريطانيا بالفضل في عرض المشروع، وهذا سيعطيها الفرصة لإقناع اليهود به(٣٣). وبهذا يتضح أن عرضه شفويًّا قد تم خلال شهر يوليو ١٩٠٣، وتم رسميًّا بتاريخ ١٣ من ذات الشهر، وأن جرينبرج أصبح طرفًا أصيلًا ورئيسا، في متابعة المشروع من بدايته، وسيستمر حتى نهايته. بل إن كثير من المراسلات التالية ستؤكد بأن شهر يوليو عام ١٩٠٣ كان هو البداية الحقيقية للمشروع.

وبالنظر لملحق رسالة جرينبرج السابقة حول مخطط المستعمرة اليهودية، نتعرف على ما افتقدناه من معلومات وتفاصيل لدى كل من تناول المشروع، والتبس عليه أمر تعلقه بأوغندا. فمن

خلال هذا الملحق نتعرف على شروط الامتياز المقترح منحه من قبل الحكومة البريطانية للائتمان الاستعماري اليهودي المحدود Limited Jewish Colonial Trust لإقامة مستوطنة يهودية في شرق أفريقيا البريطانية. حيث نتبين من خلاله بأن الائتمان، وهو عبارة عن شركة تأسست بموجب قانون الشركات البريطاني، برأس مال قدره ٢ مليون جنية استرلينى، قد أصبح منوطا بتعزيز المخططات الاستعمارية، والكيان الرئيس لتوطين اليهود في محمية شرق أفريقيا البريطانية. فهو الذي سيتولى أمر إنشاء المستوطنة، وإقامة الأعمال والمؤسسات التجارية، وإنشاء علاقات تجارية مع المناطق المجاورة، بشرط أن تظل المستوطنة تحت السيادة البريطانية. بل نتعرف من خلاله على أن الائتمان أنيطت به أربع عشرة مسألة أخرى: أولها، أن يقوم بالبحث والتعرف على هذه الأراضي بهدف تحديد حدودها وترسيمها، تمهيدًا لتخويله السلطات والحقوق والامتيازات اللازمة لممارسة هذه السلطة. وفي هذا الإطار تم الإذن له بدخول أراضي شرق إفريقيا بغرض التفتيش والنظر في ملائمتها، والتثبت من حالتها، وتأسيس مستوطنة يهودية. وتم إعطاؤه السلطة الكاملة في ملاحظة أي من الأغراض المذكورة، واستخدام كافة الطرق المشيدة هناك، وفرض رسوم الخروج والدخول لتلك الأراضي بعد تحديدها بحدود وتسميتها. على أن يتم هذا بمجرد تقديم أصحاب الامتيازات لطلب للحكومة البريطانية بالموافقة. ثانيها، أن يتحمل أصحاب الامتيازات دفع جميع التكاليف اللازمة، من الرسوم والنفقات والرحلة الاستكشافية، لمسح شرق أفريقيا البريطانية، لتحديد الأراضي التي يحتاجونها. ولا تتحمل بريطانيا أية تكاليف أو نفقات بالنسبة للمسؤولين أو الموظفين الذين يتم توظيفهم لمرافقة أصحاب الامتيازات ومساعدتهم. ثالثها، أنه فور الموافقة على الإقليم المذكور، وإخطار الملك والحكومة بمدى ملائمتها، يتم وضع التسوية. لتتولى الإدارة اليهودية السيطرة الكاملة على أراضي الإقليم المذكور، وتتصرف في عائدات البيع والتأجير، وفي جميع الإتاوات والمناجم والمعادن، حتى ٣١ ديسمبر ١٩٠٩. وفي هذا الإطار يتم إعادة النظر في تشكيل مدراء الإقليم المذكور وفقا لدستور مخصوص. رابعها، أنه بعد الموافقة المذكورة على النحو السالف

الذكر، وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٠٩، يمسك أصحاب الامتيازات بالإقليم المذكور، وبجميع الحقوق والمصالح والهيئات والقوى الملحقة بها. ويتولى الائتمان اليهودي هذا الأمر تحت رقابة الحكومة البريطانية، بغرض الحفاظ على النظام العام، وبناء الثقة وفقا للشروط المقررة سلفاً، أو تلك التي يتم تضمينها فيما بعد. خامسها، أنه منذ الموافقة على المشروع، وحتى حلول ٣١ ديسمبر ١٩٠٩، يقدم أصحاب الامتيازات طلبا للحكومة البريطانية للحصول على موافقتها على الشروط واللوائح الدستورية المحددة لنظام الحكم ولإدارة، بحيث يتوجب اتخاذ جملة تدابير، منها إنشاء شكل من أشكال الحكومة المحلية، تكون يهودية في طابعها، وتعين بريطانيا حاكمها. ومنها أن التسوية تمنح جميع الصلاحيات اللازمة للإدارة اليهودية لإصدار المراسيم واللوائح التنفيذية للإدارة الداخلية. سادسها، إن اليهود لهم حق فرض الضرائب والتقييمات، وحق تقرير أغراض الإدارة الشرطية والأشغال العامة، والتعليم، وكافة الأغراض الأخرى. ويحق لبريطانيا، عبر وزارة الخارجية، ممارسة بعض المعاملات التفضيلية في الأسواق ومعاملة الرعايا والتجارة. سابعها، أن تظل بريطانيا مسئوله عن السيادة والسياسة الخارجية مع أية دولة أجنبية، ومع رؤساء القبائل المستقلة في شرق أفريقيا البريطانية. ثامنها، أن أية شكوى أو تظلم من المستوطنة اليهودية، يجب أن يقدم للحكومة البريطانية. ويشمل أي إجراء يهودى يتم اتخاذه ضد شعوب الإقليم، يتعلق بمسائل الدين أو إقامة العدل أو خلاف ذلك. تاسعها، أن تواجه الحكومة البريطانية جميع القيود والأحكام، إذا حدثت، في الاستيراد والتصدير والضرائب، بموجب حقوق السيادة. عاشرها، يمنع فرض رسوم أو ضرائب من قبل أي دولة أجنبية، غير السلطة اليهودية المصرح لها بذلك. الحادي عشر: إنه يسمح للسلطة الاستيطانية باستبعاد أي شخص من الإقليم المذكور ومنعه من الدخول والاستيطان، إذا رأت أنه معارض لمصالح المستوطنين أو كرامة جلالة الملك، مع موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية. ويتم طرد هذا الشخص دون تعويض، كونه لا يلتزم بالمراسيم والقواعد واللوائح المفروضة من السلطة المسئولة عن الإقليم. وفيما يتعلق بتعيين القضاة والموظفين لإقامة العدل، يجب توفير محاكم العدل لإدارة القانون

المدني والجنائي في الأراضي وفقًا للقانون البريطاني. مع إدخال تعديلات تستند على الشريعة اليهودية مشروطة بموافقة وزير المستعمرات. وللحفاظ على العادات والقوانين للشعوب الأصلية في تلك الأراضي، ولحيازة الملكية والنقل والتصرف في المصالح والسلع وخلافة، وفي أمور الزواج، والطلاق، والشرعية وغيرها من حقوق الملكية والشخصية، يجب عدم التدخل من قبل المستوطنين في دين أية فئة أو قبيلة، وفي جميع أشكال العبادة الدينية القائمة في الإقليم، عدا ما يكون ضروريًّا من الناحية الإنسانية ويحافظ على السلام. ويتم أيضًا تقييد المستوطنين عن ممارسة أي احتكار تجاري في تلك الأراضي، ولا يمتد مثل هذا القيد إلى تعهدات الأشغال العامة. لكن يؤذن، عبر قانون برلماني بريطاني، أن تنشأ الشركات البلدية والمصارف والسكك الحديدية والترام والمحركات ووسائل النقل والموانئ والتلغراف والهاتف والقنوات، وأعمال الري أو التعهدات أو أعمال أخرى مماثلة، كبراءات الاختراع وحقوق الاختراعات والنشر والتأليف والنشر للأعمال الفنية أو أي حقوق أدبية وموسيقية. الثانى عشرة إنه للحصول على مستوطنين يهود يستدعى اسم " فلسطين الجديدة"، أو أي اسم آخر من حين لآخر، بموافقة الحكومة البريطانية. ولاعتماد استخدام الأراضي في أي ميزة، كرفع علم وطني مثلا، لابد من موافقة الحكومة البريطانية. ولاقتناء الأراضي والمباني في شرق أفريقيا البريطانية وغيرها، سواء المتاخمة لها أو المتجاورة معها، يسمح بتوسيع الحدود بموافقة بريطانية. ويسمح بإضافة أي أراضي جديدة، ويتم تخويل اليهود الصلاحيات والامتيازات اللازمة. الثالث عشر: إن جميع المستوطنين وسكان الإقليم يخضعون لشروط الأحكام والامتياز، ويكونون تحت حماية حكومة صاحب الجلالة وسيطرتها. الرابع عشر: إن أي خلاف قد ينشأ في أي وقت بين أصحاب الامتيازات والآخرين على جزء من الامتيازات، تتولى الحكومة البريطانية عملية الفصل فيه، ويكون الحكم نهائيًّا وملزمًا [٣٤].

وعلى هذا يتضح مما سبق أربعة ملامح: الأول: إن المشروع تحدد بمحمية شرق أفريقيا من بداية المراسلات، وأن الوثائق كانت قاطعة ومحددة ولا لبس فيها، على أنه سيقام على محمية

شرق أفريقيا أو ما عرف باسم مستعمرة كينيا فيما بعد. الثاني: إنه غير معلوم الحدود داخل هذا المحمية، حيث ترك الأمر للاتفاق عليه لاحقا. الثالث: إن شروط الامتياز كانت واضحة ومحددة ومصاغة بين الطرفين حتى قبل عرضه على المؤتمر الصهيوني السادس لأخذ الموافقة اليهودية عليه، وأن القيادات اليهودية كانت على علم بكافة تفاصيلها. الرابع، إن اسم اوغندة لم يرد لفظًا ولا تصريحًا ولا تلميحًا في تلك المراسلات.

وبالنظر للخطاب المرسل من المركيز لانسدون Lansdowne وزير الخارجية، للسير شارل إليوت Eliot المفوض البريطاني في شرق أفريقيا في نفس موعد وصول الرسالتين السابقتين لوزارة الخارجة، في ١٣ يوليو ١٩٠٣، نجده يشير فيها لتلقيه رسالة بتاريخ ٧ يوليو الماضي، تتعلق بمشروع اتفاق اقترحته للدخول مع ديلامير، أحد كبار ملاك الاراضي البريطانيين في محمية شرق أفريقيا، لمنحه مساحة واسعة من الأرض، نجده يشير إلى صعوبات قائمة في المنطقة أدت إلى قبول المشروع اليهودي. فالتدقيق في الخطاب وتحذيره من إعطاء مساحات كبيرة لأشخاص غير جاهزين أو قادرين على تطويرها، وأن حالة اللورد ديلامير الصحية لا تجعله قادرًا على دفع أي شخص للاهتمام بتطوير العقارات، ولا شراء ٥ آلاف فدان، رغم صدور قوانين حرية التملك في محمية شرق أفريقيا [٣٥]، يجعلنا نستنتج مسألتين: الأولى، أن تشجيع البريطانيين للاستثمار في المحمية لم يدفع بذهاب مستوطنين بريطانيين إليها. الثانى، إن مشروع توطين اليهود في تلك المحمية مرتبط بهذا الظرف التاريخي. وإنه بتغير هذا الظرف بقدوم مستوطنين أوروبيين فيما بعد، سيتغير الموقف من المشروع اليهودي. وبالتالي فإن قراءة الوثيقة السابقة تشرح أسباب العرض البريطاني لليهود ودوافعه، وتقدم لنا تفسيرا للظرف التاريخي المصاحب له.

ونأتى إلى الوثيقة المؤسسة للمستوطنة اليهودية، نجد أنها عبارة عن رسالة من كليمنت هيل Clement Hill المسئول بوزارة الخارجية، للوسيط اليهودي جرينبرج ، في ١٤ أغسطس ١٩٠٣. ويشير فيها الى تواصله مع تشمبرلين والمركيز لانسدون، بشأن الاتفاق الذي اقترح الدكتور هرتزل عقده بين الحكومة البريطانية والائتمان الاستعماري اليهودي المحدود، لإنشاء مستوطنة يهودية في

شرق أفريقيا. حيث أخذ اللورد في اعتباره التصريحات التي أدلي بها يوم ٦ أغسطس خلال مقابلة في وزارة الخارجية مع السيد بارينجتونBarrington والسيد هيرست.Hurst. حيث يشير بأنه قد درس الموضوع بالاهتمام الذي توليه دائمًا حكومة صاحب الجلالة لمثل أي مشروع يستهدف تحسين الموقف من العرق اليهودي، بما يمكنه من الحديث عن تفاصيله، ومناقشة الأمر مع مفوض جلالة الملك في محمية شرق أفريقياEast Africa Protectorate. لكنه يأسف، لكونه غير قادر على النطق برأي محدد بخصوص المشروع. فهو يفهم رغبة الائتمان بإرسال بعض الأشخاص لمحمية شرق أفريقيا للتأكد من أن الأراضي شاغرة ومناسبة للغرض. وبالتالي سيكون سعيدًا لمنحهم كل التسهيلات لتمكينهم من مناقشة الأمر مع مفوض صاحب الجلالة هناك. للإعراب له عن وجهات النظر التي سيبديها المؤتمر الصهيوني المقبل، بشأن الشروط التي تقوم عليها المستوطنة. وإذا وجد المكان مناسبا يمكن النظر بين الائتمان والمفوض البريطاني في مسائل الهجرة والجنسية المناسبة، بحيث يستعد اللورد لانسدون لتقديم مقترحات إيجابية لإنشاء دولة يهودية او مستعمرة، بالهيئة التي تمكن أعضاؤها من مراقبة الجمارك الوطنية. وأنه في هذا الإطار سيكون مستعدًا لمناقشة تفاصيل المخطط الرئيس، إذا تم العثور على الموقع المناسب، واستمع لآراء مستشاري وزارة المستعمرات في شرق أفريقيا. بحيث يضم ميزة المساحة الكبيرة، وتعيين مسئول يهودي رئيسا للإدارة المحلية، والإذن للمستعمرة بالحرية المطلقة فيما يتعلق بالتشريعات البلدية والإدارة الدينية والمحلية، كالحكم الذاتي المحلي، بشرط ممارسة الحكومة البريطانية لرقابتها. وأنه لا توجد حاجة في ذلك الوقت للنظر في تفاصيل شروط الأراضي الممنوحة، سواء عن طريق البيع أو الإيجار، أو عدم تحمل بريطانيا لأي جزء من المصروفات الإدارية، بل في أن تكون بريطانيا قادرة على إعادة احتلال الأرض إذا ثبت أن المستعمرة اليهودية لم تثبت نجاحًا [٣٦]. وعلى هذا، فإن الوثيقة المؤسسة للمشروع قد حددته في محمية شرق أفريقيا، لكنها تركت أمر الأراضي المختارة داخلها للجنة اليهودية. بل تركت توسيع مساحتها لما بعد إثبات نجاحها. وأقرت بأنها ستكون يهودية في طباعها وطبيعتها، لكنها ستظل تحت السيادة البريطانية.

ما يعنينا هو أن نتعرف على أن الرسالة السابقة هي الوثيقة المؤسسة للمشروع كونها دعت الوسيط اليهودي جرينبرج، لأن يرسل لوزير الخارجية، المركيز لانسدون، خطابا في ١٧ أغسطس ١٩٠٣، باعتبارها خطابًا مرجعيا بجانب الاتفاق الموجه لتشمبرلين في ١٣ يوليو ١٩٠٣. بل يشير بأنه من خلال مقابلة مع السير كليمنت هيل، ومع السير اريك بارينجتون والسيد هيرست، استطاع أن يفهم انه من السابق لأوانه في هذه المرحلة، وقبل موافقة المؤتمر الصهيوني، الدخول في مخطط اتفاق واضح. لكنه راح يستفسر من لانسدون، ما اذا كان يقبل نيابة عن الحكومة البريطانية الموافقة على مقترح الدكتور هرتزل المبدئي، مع مراعاة التعديلات، التي يراها واجبة. ثم انطلق مطالبا بوجود خطة شاملة لإخضاع محمية شرق أفريقيا للسلطة التنفيذية الصهيونية والائتمان اليهودي، مع خضوعها في الوقت ذاته لحكومة صاحب الجلالة. مشيرا بأنه سيتم وضع المسألة برمتها أمام المؤتمر الصهيوني، مع شكه في قبوله للعرض. مرسلا له، كمرفق، طلب ممثلي الدكتور هرتزل بالإذن لهم بفحص الإقليم ومدى مناسبته، ومناقشة ترتيبات المستوطنة المقترحة مع المفوض البريطاني. ولعل انتهاء رسالته بشكر الإدارة البريطانية على جهودها وتعاطفها مع الموقف الحالي الذي يتعرض له الشعب اليهودي، وأن تنفيذ الخطة المقترحة سيضيف للإمبراطورية البريطانية، بأن تصبح المستعمرة أكثر ازدهارًا [٣٧]، يتضح لنا أمران: أولهما، إن المشروع كان مشروعًا بريطانيًّا بامتياز، وأن اليهود يعرفون بأنه لم يتح لهم إلا لكون الإدارة البريطانية تحتاج لمستوطنين. ثانيهما، إن المشروع لم يطرح حتى ذلك التاريخ على الجماعات اليهودية، وأن رفضه كان متوقعا. وعلى هذا ظل المشروع محصورًا بين القيادات اليهودية والقيادات البريطانية.

غير إن رسالة المركيز لانسدون لوزارة الداخلية في ٢١ أغسطس ١٩٠٣، تعرفنا بأن توجيهات وزير الخارجية بإحالة نسخة من خطاب جرينبرج الى أكرز دوجلاسAkers Douglas، بشأن الخطة التي قدمها الائتمان اليهودي لإنشاء مستعمرة يهودية في محمية شرق أفريقيا، هدفها

التحقيق في صحة هذا الاتفاق. بل إن ختامه بأن الوزارة ستكون سعيدة بأي اقتراحات وملاحظات يبديها على عرض الحكم الذاتي المحلي الممنوح للمستوطنين اليهود، للمضي قدمًا في تنفيذ المخطط على الشروط المشار إليها في الرسالة المرسلة لجرينبرج (٣٨)، تدلل على أن الخارجية كانت تحتاج لخبرة الداخلية في تلك المسائل المتعلقة بالحكم الذاتى، ونصوص الاتفاقيات.

ويبدو إن الأمور مرت بين السلطات الرسمية البريطانية واليهود دون علم أطراف عديدة. فغالبية الجماعة اليهودية لم تدر عنه شيئًا. فضلًا عن إدارة المستعمرة ولا مستوطنيها ولا كنائسها ولا سكانها الأصليين. فقد ظلوا مغيبين عما يحدث بين الطرفين، وبطبيعة الحال سيكون لتلك العناصر موقف مضاد للمشروع، سيظهر بالتوازي مع انتشار الموضوع بينهم. فأول معرفة لأحد تلك القوى بالأمر، جاءت بعد ثلاثة أشهر من المخاطبات الرسمية، فرفضوه في الحال. نستشعر هذا في الرسالة التي بعثتها لجنة المستوطنين في نيروبي لوزير الخارجية، المركيز لانسدون في ٢ سبتمبر ١٩٠٣. حيث عبرت تلك الرسالة عن احتجاج المستوطنين شديد اللهجة ضد الموقع المقترح لتوطين اليهود في وسطهم، وبأنهم على استعداد لمقاومة المشروع بكل الوسائل الممكنة (٣٩). وهذا يعنى أن هؤلاء لم يتم استطلاع رأيهم في المشروع علي أي نحو كان.

على أية حال، طرح هرتزل المشروع على المؤتمر الصهيوني السادس، في ٢٢ أغسطس ١٩٠٣، للتصويت. فتمت الموافقة عليه بأغلبية 295 صوتا، مقابل 178 معارضًا، وامتناع 143 عن التصويت. وأحدثت تلك النتيجة بالطبع تصدعا في الحركة الصهيونية، بل استشاط الرافضون غضبًا (٤٠). فرفضه صهاينة صهيون، بزعامة مناحم أوسيشكين، رئيس اللجنة الروسية، معلنين عدم قبول أي استيطان بخلاف فلسطين (٤١). وهو ما جعل هرتزل يتعهد بعدم البدء في عملية الاستيطان قبل الحصول على موافقة مؤتمر صهيوني آخر (٤٢).

هذا كل ما نعرفه عن هذه التفصيلة من قبل، غير أن الوثائق تقدم تلك المرحلة بصورة مختلفة. فرسالة جرينبرج للمركيز لانسدون في ٤ سبتمبر ١٩٠٣، والتي يشير فيها بأنه، وبتوجهات من الدكتور هرتزل، ونيابة عن المؤتمر الصهيوني الذي انتهي في نهاية أغسطس، ينقل لوزارة الخارجية تحيات المؤتمر القلبية والعميقة، ويشكر لحكومة صاحب الجلالة العرض الوارد في رسالة كليمنت هيل في ١٤ أغسطس، تعرفنا على أن أول اعلام رسمى لليهود بالمشروع قد تم في المؤتمر الصهيونى في الثلث الأخير من أغسطس ١٩٠٣. وأنه وفقا لتصويت المؤتمر واللجنة التنفيذية يشكرونهم ويقبلون عرضهم الخاص بالمستوطنة اليهودية المقترحة في شرق أفريقيا البريطانية. وأنه يجري إعداد الترتيبات لإرسال لجنة لتحديد المكان ومدى ملائمته. وأنه لمناقشة هذه الترتيبات يتمنى مقابلة السير اريك بارينجتون والسيد هيرست، لشرح المسألة. فحماس اليهود للمشروع حتما سينجح المخطط في نهاية المطاف [٤٣]. وثمة نتيجتين نخلص إليهما: الأولى: إن اليهود لم يتعرفوا حتى هذا الخطاب على المكان الذي ستقام فيه مستوطنهم، اللهم إلا محمية شرق أفريقيا فقط. الثاني: إن قبول العرض لا يعني جود اتفاق يهودي وإجماع حول المشروع.

وهو الأمر الذي جعل الخارجية البريطانية على لسان وزيرها، يرسل للسير إليوت في ١١ سبتمبر ١٩٠٣، بوجوب احترام المشروع المقترح لتوطين اليهود في محمية شرق أفريقيا، ويحيل إليه عددًا من الرسائل المرجعية؛ انتظارا لإبداء رأيه في المسألة [٤٤]. وبالتالي هذا أول إبلاغ رسمي لمفوضهم في المحمية. بل إن رسالة لانسدون للسير إليوت في ١٤ سبتمبر ١٩٠٣، والتي تشير لبرقية لجنة المستوطنين الاحتجاجية على المقترح ، والتي تعلن عن استعداده لمقابلة من يمثلهم[٤٥]، تقطع أن بذرة الاحتجاج التي ظهرت في المستعمرة لم تكن في حسبان الإدارة البريطانية، ولم تكن في تقديراتها. وهو ما جعل وزير الخارجية يخاطب لجنة المستوطنين في نيروبي برسالة مستقلة في ذات التاريخ السابق، أي في ١٤ سبتمبر ١٩٠٣، برغبة الوزارة في التعرف على طبيعة احتجاجها على المستعمرة اليهودية المقترحة في المحمية [٤٦].

ويبدو إن انتشار أمر المستوطنة اليهودية المقترحة داخل المحمية كان يتزايد، وبالتالي يوسع من جبهة المعارضة ضدها، حيث دخلت الكنيسة الإنجيلية على الخط. ورسالة مكتب المفوض البريطاني في مومباسا، السير اليوت، لوزير الخارجية لانسدون في ١٠ سبتمبر، والتي وصلت إلى لندن في ٣٠ سبتمبر ١٩٠٣ لفارق المسافة وطبيعة النقل، تشرح هذا الأمر وتؤكده. حيث يحيل له رسالة أسقف مومباسا الموجهة إليه بشأن المستوطنين اليهود، وما يشاع عنهم في المحمية. فيشرح بأنها جاءت ردًّا على التقارير العديدة التي ظهرت حول هذا الاقتراح في برقيات رويترز. وبأنه لم يتلق أية معلومات رسمية حول هذا الموضوع، على الرغم من انه يقوم بجمع الرسائل الخاصة. وبأنه طلب من اللورد ديلامير وجمعية المستوطنين في نيروبي، التلغراف الذي وصل لوزارة الخارجية بشأن احتجاجهم ضد المشروع المقترح. وبفحص هذه الرسالة نتبين ثلاثة أمور: أولها، أنه رفض إرسال أي برقية احتجاج، وأن هناك شيئًا منعهم من القيام بذلك بأنفسهم، لكن إذا تم إجراء المشروع فإنه يميل للاتفاق مع الأسقف، وأنه لابد من إحاطته بالمشروع. ثانيها، يتوقع الاحتكاك بين اليهود والمستوطنين الأوروبيين الآخرين، رغم إن أعداد الأخيرين ليست كبيرة في الوقت الحاضر. ثالثها: إنه إذا كان الحال يتطلب إتاحة أموال كبيرة، فإن فتح مناطق كينيا أو ناندي وربطها مع الطريق الرئيس حول السكة الحديد، واستعمار الأوروبيين لها، سيدر زيادة في الدخل بشكل كبير [٤٧]. وبهذا يتضح ثلاثة أمور: الأول: إن أول تحديد للمستوطنة اليهودية جاء من داخل المحمية، وعلى لسان حاكمها البريطاني. محددًا إياها بمنطقة ناندى أو أية منطقة تفتح داخل كينيا وتربط بالسكة الحديد، وليس على جانبية كما سيطالب اليهود فيما بعد. الثاني: إن المفوض هو المسئول عن عدم رفع الاحتجاجات ضد المشروع، حتى لا يضير بالمصالح البريطانية المرجوة من وراء هذا التوطين. الثالث: إنهم في المحمية سمعوا عن المشروع عبر برقيات رويترز قبل إبلاغهم رسميًّا. فخطاب القس نفسه أرسل في ٨ سبتمبر، في حين أرسل خطاب الإدارة البريطانية بإعلامهم بالمشروع في ١١ سبتمبر، أي بعده بثلاثة أيام.

وتأتي رسالة الأسقف جورج، رئيس المحكمة المطرانية في مومباسا، إلى السير تشارلز اليوت في ٨ سبتمبر ١٩٠٣، والتي هي ملحق للرسالة السابقة، لتعطينا تفاصيل أكثر عن المستوطنة المقترحة. ولتعرفنا أكثر على عدد من التفاصيل: أولها، أن المشروع المقترح عبارة عن ٢٠٠ كيلومتر من محمية شرق أفريقيا البريطانية، تمتد من نيروبي إلى جرف ماو Mau Escarpment، وتخصص لليهود القادمين من رومانيا Rumanian Jews. ثانيها: إنه سيطلب من لجنة جمعية التبشير الكنيسة إبداء وجهة نظرها لوزارة الخارجية، عما إذا كانت ترى ذلك جيدا للقيام به. ثالثها: إن أخبار المشروع وصلتهم في نيروبي بشكل غير رسمي مع بداية سبتمبر، ولذلك طلب منه الشخص تلو الآخر إبداء رأيه. رابعها، أنه رغم محبته للعرق اليهودي، لكنه لا يستيطع التعاطف مع المساحة الشاسعة من الأراضي الموضوعه تحت تصرفهم على طول السكة الحديد على كلا الجانبين. فهذا سيسبب أذى واضحًا لمصالح المستوطنين البريطانيين وغيرهم. خامسها: إنه في حالة قدوم الطبقة الدنيا من اليهود، سيكون لها تأثير سيء على القبائل الأفريقية سياسيًّا ومعنويًّا ودينيًّا. سادسها، انه لا يعارض إيجاد مستوطنة كبيرة لليهود، لكن دون تعريض مستقبل المستوطنين للخطر، وإضافة صعوبات كبيرة على أتباع الكنيسة الإنجيلية وعملها. سابعها: إنه على المستوى الشخصي يؤمن بضرورة مساعدة اليهود، وأنه سيكون من أكثر السعداء لرؤية حكومته تمد يد الصداقة والعون للرجال والنساء اليهود بوضع قدم لهم في شرق أفريقيا، لكنه من غير الحكمة من الناحية السياسية والتجارية والدينية، أن يتم منحهم تأثير القائد في المنطقة الممتدة من نيروبي إلى ماو، وبحيازة الأرض التي يخترقها خط السكة حديد التابع لهم. فهذا الأمر سيسبب أزمة حالية في مجال تنميتهم في شرق أفريقيا. ثامنها: إنه خطب يوم الأحد محدثا بضرورة التعاطف الحار مع اليهود، ومشيدًا بالدعم الحكومي القوي في توطينهم في هذه المحمية، لكنه استنكر نتائج أي عمل غير حكيم من جانب السلطة. حيث دعا الناس للصلاة لإلهام الحكمة والصواب للحكام البريطانيين في شرق أفريقيا

وبريطانيا. تاسعها: إنه كان مطلوبا منه كتابة رأيه الديني في المشروع، وهو يقوم بذلك، تاركا العديد يعبرون عن آرائهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية حول المسألة. عاشرها: إن مخاوف المستوطنين ومعاناتهم من التبعية الكاملة للمنطقة الممتدة من نيروبى إلى جرف ماو بأن تكون في حوزة يهود رومانيا. فهذا سيتسبب في ركود في التنمية، ويؤثر على الحياة الدينية المسيحية بين القبائل الأفريقية التي هم حريصون عليها. خاصة وأن اليهود لن يصيبهم القلق في حالة ابتعاد جيرانهم الوثنيين عن الحضارة المسيحية. بل سوف يستخدمون الشعب لمصلحتهم الخاصة، لكن سيتركونهم في مستوي حياة منخفضة وفي الخرافات. وهذا سيؤثر على تفاعل الشعوب الأفريقية الإيجابي مع المسيحية، وفي قبول القواعد الأخلاقية والروحية المسيحية. فإذا جاء اليهود لشرق أفريقيا ولا يوجد دفاع عن المسيحية الإنجيلية، سيكون هناك تقدير قليل للأخلاق والعدالة؛ لأن كتلة من الرجال البيض سيشجعون حياة جيرانهم الأفريقيين ضد تمكين المسيح. علاوة على ذلك، فإن سلوك اليهود وتعاملهم مع الأفارقة قد يجعل مسار المبشر المسيحي أكثر خطورة وصعوبة مما هو عليه بالفعل في المنطقة قيد النظر. فعدم الثقة في الرجل الأبيض سوف تسود. مشيرا بأن اليهود هم اليهود، وبالتالي وارد أن يصبحوا عائقًا أمام التقدم في حرية الديانة المسيحية، ناهيك عن موقفهم ضد التبشير المسيحي، والعداء والتعصب تجاه دعوة من قام بصلب المسيح وتصعيده، وتجاه قضية ابن الله. الحادي عشر: إنه يحترم الرأي القائل بهيمنة اليهود ونفوذهم في القسم المقترح من المحمية، على حوالى ٢٠٠ ميل من البلاد على طول سكة حديد أوغندا، من نيروبي إلى ماو، لكن يجب التحقيق في المخاوف من المهاجرين اليهود وكراهيتهم للدين المسيحي. فتوطينهم سيضعف موقف المسيحيين في عيون الوثنيين، ويفسد آفاق الكنيسة الأفريقية المسيحية في كثير من مناطق شرق أفريقيا. خصوصًا في مناطق تركزهم حول سكة حديد أوغندا. وهذ سيسبب لهم متاعب واضحة، في التقليل من حجم تأثيرهم في إدخال وثنى أفريقيا للمسيحية. الثاني عشر: إنه من وجهة النظر الدينية،

لابد أن يسمح للمستوطنين المسيحيين بالظهور في كيكويو والمرتفعات الأخرى، كأمثلة حية لأفارقة غارقين في ظلام دامس. فالحياة المسيحية الحضارية التي يعلنها هو أن يكون الله رسالة إلى الرجل الأفريقي. لكن لأسباب سياسية يحث، مع أنه لا يتفق في وجهات النظر التي أعرب عنها المستوطنين في واحدة من الأوراق المحلية، على منع وجود اليهود او تمددهم على أي من مرتفعات المحمية. الثالث عشر: إن يقترح محاولة غير مباشرة، بأن يظهر لليهود بأن الله لم يلق شعبه بعيدًا تمامًا، وأن النفي عقاب لهم، والإعادة لن تكون بعيده. بحيث يترك لهم بأن يتخذوا الموقف من الأرض والمشروع برمته بأنفسهم، وأن العرق ومقولة شعب المختار ستقوم بفعلها. الرابع عشر، إن مباركة اليهود هو ضمان لنعمتهم لإبعاد اللعنة التي جلبوها لهم عبر العصور، داعيا لوزير مستعمراتهم بالحكمة والتوجيه، فمصير شرق أفريقيا مرتبط به [٤٨]. وثمة نتائج ثلاثة نخلص إليها: الأولى: أن تحديد المستعمرة من نيروبي إلى جرف ماو لم تظهر إلا في هذا الخطاب، ومن داخل المستعمرة ومن القس. وهذا يعنى أن المستعمرين قد التجئوا لرجال الدين ناقلين لهم كل الشائعات التي تدور حول المشروع. ثانيها: إن البعد الديني سيقوم بفعله لصالح المستوطنين والقساوسة على السواء. ثالثها: إن تحديد الأراضي حول السكة الحديد قد جاء من داخل المحمية ولا يوجد أي دليل عليه في مكاتبات اليهود الأولى ولا مكاتبات المسئولين البريطانيين. وربما تم ذلك لدفع المستوطنين البيض للاحتجاج على المشروع . فالأراضي حول السكة الحديد ستجمعهم سويا، وتدفعهم لرفض المستعمرة المقترحة ومحاربتها.

خامسًا– المراسلات البريطانية اليهودية حول المشروع ١٩٠٣–١٩٠٤:–

عرفنا مما سبق أن المشروع لم يتم تحديده من قبل المسئولين البريطانيين في محمية شرق أفريقيا على أرض الواقع. وهذا ما أتاح الفرصة للشائعات حول المكان وحدوده لتنتشر عبر المحمية وتقوم بفعلها وتحريضها. وبعد أن سمعت كل الأطراف المستفيدة من المشروع والمضارة منه بملامح

المستوطنة، راحت تتفاعل مع الموضوع بشكل مختلف. فبدا واضحًا أن هناك صعوبات في تحديد المكان ومساحته، وبالتالي تعرض أكثر من منطقة على اليهود. فرسالة وزير الخارجية لانسدون للسير إليوت في ١٥ أكتوبر ١٩٠٣، أظهرت أن المشروع الاستيطاني يتطلب دراسة متأنية للغاية، ويحتاج لتقدير الصعوبات العملية قبل البدء في تنفيذ المخطط، وأخذه على محمل الجد من قبل لجنة الاتئمان الاستعماري اليهودي. وهو الأمر الذي يتطلب الانتظار لفترة وجيزة حتى يتم إرسال مندوب للمحمية لدراسة المسألة على الفور. راجيًا منه مناقشة هذه المسألة معه، وأن ييسر له كل التسهيلات التي قد يحتاجها التحقيق. مخبرًا إياه بألا يفاجأ المستوطنون بالتخلي للمستعمرة اليهودية عن بعض الأجزاء الأكثر قيمة للمحمية. وأنه إذا كانت الاعتراضات على زراعة اليهود على مسافة من الخط الحديدى، فهذا أمر يمكن التغلب عليه، بتوجيههم لأجزاء نائية من البلاد. فهناك مساحات واسعة من الأراضي الخصبة في الجزء الشمالي من هضبة ناندي تسقى جيدا. كما توجد مناطق في الشمال الشرقي من بارينجو Baringo، تم اجتيازها مؤخرًا بالغزو الحبشي للحدود، لكن تعقبهم السيد بتر Butter. ولهذا طالب بالتأنى لتحديد موقع المستوطنة المتوقع، على أن يؤخذ في الاعتبار نقاط المشروع. وختم بأنه ينتظر تقريره والتوصيات التي تجيب على جميع النقاط قبل الوصول إلى قرار نهائي بشأن المسألة بشكل عام [٤٩]. وهذه الرسالة تبين لنا مسألتين: الأولى: إن المعارضة قد فرضت وجوب التأني في دراسة الموضوع. الثاني، قدمت المنطقة الشمالية من هضبة ناندى، والشمال الشرقي من بارينجو على الحدود الكينية الحبشية كبديلين لحل تلك المعضلة. ولتولى اليهود أمر دفع الأحباش عن المحمية.

ولعل رسالة وزارة الخارجية لوزارة الخزانة في ٤ نوفمبر ١٩٠٣، والتي تشير لعدم قدرتها على أن تمد المفوضين بمزيد من المعلومات حول الموضوع الذي لم يتعد أكثر من مرحلة المناقشة الأولية [٥٠]، يشير الى أن تفاعلات المحمية كانت تتطلب معلومات ترد على التساؤلات المطروحة

داخلها. وربما كانت إجابة وزارة الخزانة على خطاب الخارجية في ١١ نوفمبر ١٩٠٣، وبأنهم سيكونوا سعداء بالتواصل مع لانسدون قبل حدوث الترتيبات النهائية، إذا كان المخطط سيتم تفعيله عمليًّا(٥١)، يشير إلى أن هناك اتفاقًا حكوميًّا حول المشروع.

ورسالة اليوت، مفوض مومباسا، للمركيز لانسدون في ٤ نوفمبر ١٩٠٣ (وصلت لندن في ٢٦ نوفمبر)، والتي تتعلق بالملاحظات التي طلبتها وزارة الخارجية حول مقترح المستعمرة اليهودية لتحديد أفضل الشروط المطلوبة للمشروع، سواء التي طلبها اليهود، أو تلك التي ترغب وزارة الخارجية في فرضها في هضبة جواس نيجوشو*Gwas Ngishu مع أجزاء من المناطق المحيطة بها، تخبرنا ببعض التفصيلات الدقيقة حول المكان المقترح. فيخبره بأنه قام بزيارة هذا الجزء من المحمية في أغسطس، وأنها عبارة عن سهل معشوشب، وتسقى جيدا ومناخها معتدل. بل وجد بعض المناطق التي يعترض عليها اليهود باردة، وبالتالي: فإن اعتراضهم مشكوك في صحته؛ نظرًا لأن المناخ قريب من المناخ الذي يعيش فيه يهود أوروبا الشرقية. حيث تحيط بها الغابات ذات الأخشاب الجيدة، وغير مأهولة تقريبًا؛ وذلك بسبب الحروب القبلية، وليس إلى أي عيب آخر. فالوثيقة تشرح لنا مسائل تتعلق بالمكان في غاية الأهمية، نختزلها في عدة أمور: أولها، أنها تشير بأن الموقف غير كافي لتوفير الحماية لليهود من أي مظاهرات معادية للأجناس الأخرى، وإعطائهم حرية لممارسة الحكم الذاتي. ثانيها، أنها بعيدة بما فيه الكفاية عن الساحل لضمان حركة المرور عبر خط حديد أوغندا. فمن الناحية العملية سيكون الخط الحديدى على حدود المحمية. ثالثها: عدم الرغبة في إعطائهم منطقة إدارية بين تلك المنطقة وبحيرة رودولف؛ وذلك لأن تلك المنطقة سيتم تقسيمها بين بريطانيا العظمى والحبشة في المستقبل. رابعها: اقترحت مساحة حددتها على خريطة شعبة الاستخبارات الموجودة في وزارة الحرب، رقم ١٤٢٩ د، ملف أوغندا ٤، وتقع من ناحية خط الاستواء جهة الجنوب، ويحيطها جرف الجايو Elgeyo من جهة الشرق، وجرف كابراس Kabras وجبل الجن Mount Elgon من ناحية الغرب،

ومن الشمال خط مرسوم من شمال شرق جبل الجن الأقصى. خامسها: أكدت على أنه إذا ثبت أن المستوطنة قد حققت نجاحًا، فإنها قد تمتد وتتوسع جهة الشمال الشرقي. وهذا من شأنه أن يحدث احتكاكًا مع المستعمرين، وربما لتصادم مع بعض التوركانا Turkhana المعروفين بالإزعاج. وهذا سيتسبب في حدوث مشاكل خطيرة لجشوا الحديثة Modem Joshua. سادسها: إنه فيما يتعلق بإدارة المستوطنة، اعتقدت الوثيقة بأن اليهود الشرقيين لا يرغبون أكثر من البلديات اليهودية. فالحياة الوطنية لهم تعني الحياة الدينية، وأن تصبح المستعمرة عبارة عن وحدة دولية تقودها الشعائر الدينية. لهذا أوصت بالطريقة التركية في الحكم، باعتباره نظام سهل متسامح ومرضى تمامًا لغير المسلمين. بحيث تحوز الطوائف المختلفة على استقلالية كاملة في جميع المسائل المتعلقة بالدين والتعليم، ويتم تفويضها باتخاذ القرار في المسائل الدينية عن طريق الكنيسة ومحاكم الزواج والطلاق والميراث، شريطة ألا تتشارك أكثر من مؤسسة، ويخضعون للقوانين العامة والضرائب، ويتم التقاضي عن طريق المحاكم العادية للدولة. ولا يوجد اعتراض على بعض هذه الاتفاقيات، لكن إذا ما اقترن نظام البلديات بالحكم الذاتي، فهذا سيرضي طموح اليهود الشرقيين. فمن غير المرجح أن يقوم غير اليهود بمشاكل في المستوطنة اليهودية، ولهذا يجب أن تكون محفوظة بعناية الحقوق. وعندما تسمح الظروف للمضطهدين سيسعون للتغيير، ولن يكون مريحًا للمسيحيين إذا اضطروا لمراقبة عطلة السبت اليهودية. لكن إذا سكن لسنوات طويلة كما في تركيا وروسيا والمغرب، وتم التعرف على الأحياء اليهودية، فلن يكون هناك أي وزن لرأي المفوض. سابعها: إنه على الرغم من انه يعارض المخطط بالكامل، فإنه لا يوحي له بثقة أو حماس. فرغم أنه سمع من أن اليهود مزراعين جيدين، لم ير هذا على ارض الواقع. فالمستوطنات الزراعية التي ظهرت لليهود في الأرجنتين أثبتت فشلها. وفي جنوب روسيا يعمل اليهود الغربيين بالزراعة ويتعاملون في الرهون العقارية وشراء الحبوب، ويقومون بالعمل اليدوي. فاليهود في سالونيكي يعملون بحارة، وفي اليونان يعملون بالزراعة. وعلى هضبة جواس

نيجوشو، يجب أن يعملوا في البداية على التنمية التجارية للمحمية، حيث يتوقع بأنهم لن يعملوا لأنفسهم في البداية، بل كوسطاء لتمويل المستوطنين البريطانيين. وعلى الرغم من اليهود الأثرياء هم أغنياء جدا، واليهود السيئون هم من الفقراء جدًّا، لكن المجموعات اليهودية القادمة من روسيا وبولندا تنتج انطباعًا أنهم الأكثر بؤسًا. فهناك بلدات بأكملها تبدو كما لو كانت تشترى المستعمل فقط. وهذا المحيط المستقبلي سيهدد المستوطنين. وعلى هذا، فإن إنشاء مستوطنة يهودية سيطرد المستعمرين الآخرين. ثامنها: إنه يتوقع صعوبات كثيرة وأعمال شغب ستقع في الطريق(على الرغم من أن لغة العنف استخدمت في نيروبي حول مهاجمة المهاجرين اليهود)، وبالتالي، فإن المشروع اليهودي لا يحظى بشعبية بين كافة طبقات المستوطنين الأوروبيين، وربما تنتج انطباعًا سيئًا في أماكن كجنوب أستراليا ونيوزيلندا، رغم رؤيته لمزايا المخطط. تاسعها: إن هناك رغبة في الحصول على الأموال الكبيرة التي أنفقت على تلك المحمية، ما لم تعتمد الإدارة سياسة أكثر نشاطًا وتحفيزًا للتجارة. عاشرها: إنه على الرغم من أن الإيرادات في تزايد مستمر، والخطر من فترة الاكتئاب التجاري لم ينته بعد، إلا إن التدفق البطيء للمستوطنين غير كافٍ لمواجهة نزوح المسئولين والمقاولين والهنود coolies بعد الانتهاء من بناء السكك الحديدية، وبالتالي أنتجت الركود في لحظة مؤسفة للغاية. كما إنه من المرجح أن يحرج الشركات الصغيرة بجدية، ويقدم انطباعًا سيئًا حول الرأسماليين المشاركين في مشاريع شرق أفريقيا. ومن المرغوب فيه بوضوح بدء مشروع جديد يجذب الرجال والمال لهذه الشواطئ. الحادي عشر، ختمت بأمنياتها بأن القوة المحركة المطلوبة ستأتي من نقابة شرق أفريقيا، لكن المشروعات التابعة لها قد أظهرت أن الحسم متذبذب والقوة تنهار دون انتقاد موازٍ. وبالتالي فإن المفوض لا يتحمل مسئولية رفض المخطط اليهودي، لكنه يأسف بشدة؛ لأن الحكومة البريطانية لا ترى طريقها لبدء نشاط، وتضع خطة لمحمية يتجاور فيها عدد اليهود عدد المستعمرين البريطانيين (٥٢).

وثمة نتائج خمسة نخلص إليها: الأولى، إضافة أماكن جديدة مقترحة كهضبة جواس نيجوشو، والتصرف في المنطقة الشمالية مع الحبشة وإمكانية التنازل عنها. الثانية: المنطقة المحددة على خريطة الاستخبارات، بحيث تقع جنوب خط الاستواء، ويحيطها جرف الجايو من جهة الشرق، وجرف كابراس وجبل الجن من ناحية الغرب، ومن الشمال خط مرسوم من شمال شرق جبل الجن الأقصى، أضيفت كمنطقة رئيسة مقترحة. الثالثة: إن نظام الإدارة التركي هو الذي اقترحه الحاكم البريطاني لإدارة اليهود لمستوطنتهم، وهذا يعنى شروطًا مسبقة ملزمة بوجود تسامح ديني. الرابعة: عملية الفرز التي قامت بها المحمية لليهود القادمين وكأنها لا تود قدوم هؤلاء الفقراء والسيئين منهم، وترغب في الأثرياء فقط. الخامسة: إن عدم قدرة المحمية على جذب مستوطنين جدد جعل مفوضها يعلن عن عدم قدرته على رفض المشروع. وأنه سيتم الاعتماد على نقابة شرق أفريقيا لمعالجة هذا الأمر.

ويبدو أن هذا الشد والجذب لم يرض وزارة المستعمرات، فأرسلت عبر بيرترام كوكس Bertram Cox رسالة لوزارة الخارجية في ٢٧ نوفمبر ١٩٠٣، نتعرف من خلالها على أن وزير المستعمرات الجديد لايتلتون Lyttelton قد قرأ كل أوراق المستوطنة المقترحة لليهود في محمية شرق أفريقيا تقريبا، وانتهي إلى أنه يرى أن مقترحات الخارجية وبعض تفصيلاتها، هي التي فتحت الباب للاعتراض، وهي التي جعلت المشروع لا يقبل رسميًّا. ملخصًا بأنه إذا كان هناك وقت للمقترحات للمضي قدما في تنفيذها، فالخارجية ليس لديها شك بأن لايتلتون سيبدى وجهات نظره بالتفصيل [٥٣]. وهو ما يعنى انتقادها لعنصر الوقت. وهو الأمر الذي جعل وزارة الخارجية ترد على وزارة المستعمرات في ٣ ديسمبر ١٩٠٣، بأنه ينبغي المضى قدما في مخطط إقامة المستوطنة اليهودية، وأنه سيتم التشاور مع لايتلتون على النحو الواجب في المسألة قبل الوصول إلى أي قرار [٥٤].

خريطة توضح المشروع في اشكاله المختلفة

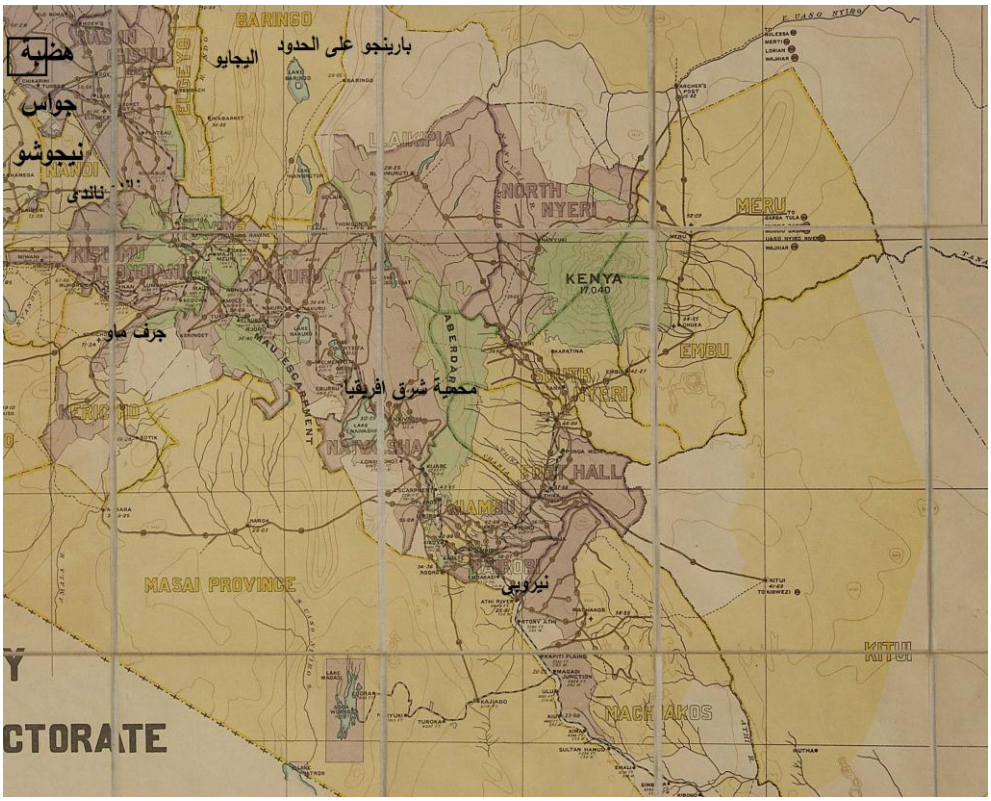

ورسالة وزارة الخارجية لمكتب المستعمرة، في ١٢ يناير ١٩٠٤، والتي تحيل فيها عددًا من الرسائل السابقة، تقول لنا بمساحة جديدة باقليم في حجم يوركشاير. حيث تسرد لنا قصة جرينبرج، وكيل الدكتور هرتزل، ورئيس اللجنة المنظمة للمستوطنة، وبأنه طالب في ٥ يناير الموافقة على اقتراح الصهاينة بإرساله كممثل أولى لشرق أفريقيا لمناقشة المسائل مع السير اليوت، إلا إن هذا غير مجدى بالنسبة له، ما لم يتم إعطاءه بعض الضمانات المحددة سلفا من قبل الحكومة

البريطانية، عن مدى استعداد المنطقة وتقبلها لعقد الإيجار. حيث تشير بأن تشمبرلين هو أول من شجعهم على الاقتراب من وزير المستعمرات، حينما اقترح بعبارات عامة إقليم لليهود بحجم يوركشاير، وأنه سيتم اختياره بين نيروبي وجرف ماو. وأن السيد جرينبرج قد طالب من وزارة الخارجية، بأنه سيكون من الصعب تعيين منطقة كبيرة بالقرب من السكة الحديد. وأنه أوضح له بأن الأوروبيين قد بدءوا الآن في إقامة مستوطنة في محمية شرق أفريقيا، وبالتالي من الصعب حجز مساحة واسعة من الأراضي من شأنها أن تبقى متخلفة فترة من الزمن قبل احتلالها من قبل اليهود، إلا إذا تم تحديد هذا الإقليم في المناطق النائية داخل المحمية. حيث زعم جرينبرج وجود مهاجرين يهود قبل وصول الأجانب، وان المستوطنة ستصبح مستقلة تلقائيًّا عن بريطانيا. لكنه أشار بأن المسألة تلقى صعوبات تقنية عمليًّا. وحينما سأله عن الحد الأدنى من المساحة التي ترضي الصهاينة، ذكر جرينبرج أنه يفضل من اللورد لاتسدون أن يتأكد من السير إليوت كم هي مساحة الأراضي التي من الممكن التنازل عنها، ومدى قربها من خط السكة الحديد. لكن لم يتم إبلاغ السير إليوت على النحو الوارد في تقريره. فالمنطقة المقترحة من قبل السير إليوت لاقامة مستوطنة يهودية كبيرة، مساحتها التقريبية حوالي ٥،٠٠٠ كيلومتر مربع، في حين المرجع الأصلي، وهو تشامبرلين، يشير لأراضي بحجم يوركشاير مساحتها حوالى ٦،٠٠٠ ميلا مربعا. ومن وجهة نظره أن المساحة التي يقترحها السير إليوت وجدت قبولا. وأن هناك ميزة جديدة في الاقتراحات الأخيرة التي طرحها جرينبرج، والخاصة بعدم وجود نية لإدخال عدد كبير من المستوطنين معًا. فأوضح له بأن الخطة الحالية فيما يتعلق باكتساب الأراضي ستكون بنظام التأجير لعدة سنوات(بدفع إيجار صغير)، وبدعوة المستوطنين للانتقال بشكل فردى لبقعة جيدة على نفقتهم الخاصة، وحيازة الأرض بنظام التملك الحر في حالة نجاح المشروع. وهذا يعني تدفقًا تدريجيًّا للمستوطنين؛ بضمانات كافية يجري إقرارها. وهذا من شأنه عودة الأراضي بسهولة لحكومة صاحب الجلالة، فالمستوطنون لم يأتوا بحرية

كما كان متوقعًا. وأوضح لجرينبرج أيضا، بأنه سيكون من الصعب اتخاذ الترتيبات اللازمة لإقامة أي حكم ذاتى وإدارة محلية يهودية مستقلة، ما لم يكن هناك عدد ملحوظ من المستعمرين يعيشون معًا. ومنتهيًا من قصته بأن اللورد لانسدون سيكون سعيدا إذا عبر لاينلتون عن وجهات نظره بشأن المشروع عموما. مع مراعاة حقيقة، أن قدرًا معينًا من التشجيع قد أعطى بالفعل لليهود في هذا الإطار. ومن ثم يريد تحديد اعتراضات لاينلتون على جرينبرج، لإبلاغه بأن حكومة صاحب الجلالة توافق على إجراءاته في شرق أفريقيا لمناقشة المسائل مع مفوض جلالة الملك، على أن يكون مفهومًا أنه يخضع لترتيبات مرضية لحكومة صاحب الجلالة، في كل تفاصيل مخطط المستوطنة اليهودية في محمية شرق أفريقيا، وأنهم مستعدون للموافقة على تأجير المنطقة بعد التعرف على موقف السير اليوت (٥٥). ونخلص من ذلك إلى أن الاقليم المحدد كان بحجم يوركشاير، أي ٦٠٠٠ ميل مربع، نزل على أرض الواقع إلى ٥ آلاف ميل مربع. وأنها حول السكة الحديد. وهي رواية يقدمها وزير الخارجية على لسان الوسيط اليهودي جرينبرج. ومن ثم فإن رواية اليهود عن الموقع تختلف عن رواية المسئولين البريطانيين.

وعلى هذا جاءت رسالة وزارة المستعمرات لوزارة الخارجية في ١٩ يناير ١٩٠٤، لتوضح بأن السيد لاينلتون يريد أن يعلم لانسدون بأنه لا توجد نية لإدخال أي عدد كبير من المستوطنين معًا، بل يتم حضور المستوطنين بشكل فردى على نفقتهم الخاصة، وهو ما يعزز الصعوبات عمليًّا في إقامة المشروع. فبموجب هذا الترتيب، فإن المروجين للمشروع ليس لديهم المسؤولية في إنجاحه، أبعد من دفع "الإيجارات الصغيرة"، ولا توجد مسئولية حكومية عن أي المستوطنين سيستجاب لدعوتهم في حال ثبوت أنهم غير مناسبين أو في حال فشلهم في إثبات النجاح. فقد كان اللورد لانسدون يدرك بأن جلب أشخاص إلى منطقة نائية يجب أن يتوفر له رأس المال الكافي لزراعة الأرض الموكلة إليهم لتوفير معيشتهم. وأن لاينلتون يشاطر السير إليوت الشكوك في كون اليهود

مزارعين جيدين، مستنكرًا أية ترتيبات من شأنها تقليل ما يشاع حول نجاح التعهد بإزالة المستوطنين بشكل فردي في حال ثبت أنهم غير مناسبين. وأنه ما لم يكن هذا واضحًا لجرينبرج، فإنه يخشى أن يقوم لايتلتون بإبلاغ انطباعه بأن الإدارة الحكومية البريطانية عليها مهمة تفسير ذلك. وأن فترة الإيجار يجب ألا تتجاوز أربعة عشر عاما، إذا كان النظام كله مؤقتا حسب كلام جرينبرج ، وعلى هذا وجب إصدار إطار للتأجير. وأن الأمر يقتصر على الموافقة على إعطاء ضمانات بأن المنطقة ستكون محفوظة لغرض التجربة لمدة محددة، وتخضع لشروط مناسبة. فطبقًا لتلك الاعتبارات،لا يرى السيد لايتلتون أي اعتراض على المقترح، والتواصل مع جرينبرج. فبالنظر للمشروع بشكل عام، وحتى المعلومات عن التفاصيل المتوفرة عن المقترحات، من الصعب تقديم ملاحظات؛ وأن لايتلتون قدم هذا الحكم خلال عملية المسح المبكرة للمنطقة المؤجرة، ليتم المضى قدمًا في تنفيذ الخطة المحددة والمنتظمة لموقع المستوطنين؛ وذلك لتسهيل منح الاستقلالية البلدية على النحو الذي اقترحه السير إليوت. والمطلوب من قبل المروجين؛ وأيضًا لمنع أي محاولة للوقوع في مؤامرة، عزل منطقة الامتياز الخاصة بالمستوطنين. وفي حالة ثبوت فشل المشروع، فإن هذا سيكون له ضرر في جذب أى أشخاص من المستعمرات المجاورة إليها. ومع هذا الترتيب كان على المنطقة أن تبقى محفوظة للمستوطنة لمدة أربعة عشر عاما. وبذل الجهود لاستقدام مستوطنين، ومنحهم مستوطنة ترضيهم وترضى الحكومة. فالمروجون سيقومون بشرح نظام التعليم والدين، وكذلك الطرق والأغراض العامة الأخرى، وينبغي أن تتضمن تفاصيل كاملة عن هذه النقاط. ويتفق لايتلتون مع السير إليوت على أن منح الحكم الذاتي يقتصر على الشؤون البلدية والدينية، وان كان يعتقد أنه سيمتد لجميع المسائل الأخرى، حيث سيخضع المستوطنون والسكان الآخرون لقوانين المحمية بنفس الطريقة وعلى نفس القدر. وسيكون مستحيلا في بلد كشرق أفريقيا البريطانية، وبالنسبة للسكان الأصليين، منح أي هيئة من المستوطنين الإعفاء من الالتزامات المالية والعسكرية

التي تتم في ظروف متشابهة، يتحملها المجتمع الأبيض. وانتهي إلى أن الأمور التي يجب أن ينص عليها أي مخطط استعماري؛ تبدو للسيد ليتلتون لا لزوم لها، لزيادة التوسع في الوقت الحاضر، كما يعتبر أنه من المحتمل عندما يدرك المروجون النفقات الهائلة التي ينطوي عليها زرع مستعمرة في تلك المنطقة النائية، نادرا ما سيرغبون في محاولة المضي فيها [٥٦].

على أية حال، قدمت لنا مذكرة هيرست بشأن احترام مخطط المستعمرة اليهودية في ٢٥ يناير ١٩٠٤ معلومات وتفصيلات في غاية الأهمية. فقد أوضحت بأن جرينبرج قد رأي الدكتور هرتزل مرة أخرى، وتناقش معه عما إذا كانت الحكومة البريطانية قد أعربت عن استعدادها لجعل منطقة بحجم يوركشاير متاحة للمستوطنة، فتأكد من ذلك معتبرا إياها ملائمة. حينئذ أظهرت الخارجية لجرينبرج خريطة المنطقة التي يعتبرها السير إليوت متاحة على هضبة ناندي، وتبلغ مساحتها من ٥٥– ٩٠ ميلا، أو حوالي ٤,٩٥٠ كيلو متر مربع، بالمقياس الإنجليزي. غير أن جرينبرج أجاب بأنه من السابق لأوانه عقد اتفاق قبل عودة اللجنة المرسلة للمنطقة ومناقشة تفاصيل المساحة المتاحة في شرق افريقيا، وما إذا كانت الأرض المقترحة مناسبة للمستوطنين أم لا. مضيفًا بأنه يلزم اللجنة ثلاثة أو أربعة أشهر ما بين زيارة الموقع والعودة وكتابة التقرير، وبين ما إذا كان المروجون للمشروع يرغبون في المضي قدمًا فيه أم لا. فكل التفاصيل سوف تناقش وتستقر في إنجلترا وليس في شرق أفريقيا. وأن مكان المستوطنة هو الذي سيستغرق بعض المناقشات، ثم تأتى بعدها مسألة الحكم الذاتي المخول للمستوطنة. حيث أوضح السيد جرينبرج أنهم كانوا راضين تمامًا عن شروط خطاب وزارة الخارجية في ١٤ أغسطس ١٩٠٣؛ حيث أرادوا القدرة على تنظيم الشعائر الدينية اليهودية، والحكم الذاتي المحلي باعتبارهم يمتلكون مقاطعة كمقاطعات إنجلترا، لهم فيها سلطة على الطرق، والأشغال العامة، والشرطة، والتعليم. وحينها تكون الشروط بين حكومة صاحب الجلالة والمروجين للمشروع قد استقرت بالتأكيد. بحيث تدير المنطقة شركة برأس مال كبير تعمل على تنفيذ المخطط. لكن ما أوضحته المذكرة من اعتراف جرينبرج بأنه من حق الحكومة البريطانية بأن تطالب بضمانات، وتأمين مالي

للمشروع، بصرف النظر عن الأرض، وأنه لن يتم تشجيع المعوزين والمعدمين ليستقروا على الأرض؛ وأنه من المطلوب تشجيع هؤلاء الذين يعملون بجد أفضل وأكثر، يعد تطورًا جديدًا. غير إن هذا الاعتراف قرنه بأن تعطى الحكومة البريطانية الأرض في بعض طريق السكة الحديد، إما بالإيجار أو بالشراء، أو بحصة من المعدلات المفروضة؛ وأنه عن نفسه يفضل المشروع الأخير. وأنه إذا كان هذا النموذج المعتمد، فإن الحكومة لن تحصل على شيء ما لم تكن الخطة ناجحة. وهذا يعنى أن الأماكن المعروضة في السابق غير مقبولة إلا إذا اقتربت من طريق المواصلات الرئيس داخل المحمية، وهو السكة الحديد. والأمر الجديد أيضًا في هذه المذكرة هو إشارة الخارجية على لسان هيل، بأن حماية المنطقة كان بندًا هامًّا ومحددًا بـ ٤٠٠ رجل، وأنه سيكلف حوالى ٢٠ ألف جنية سنويًّا (٥٧). وثمة نتائج أربعة نخلص إليها: أولها: إن مشكلة المكان كانت من أكثر المشاكل المطروحة في كل المناقشات. فمن ٥ آلاف ميل خفضت في هذه المذكرة إلى حوالى ٥ آلاف كم. وتحددت في هضبة ناندي. الثانية: هو استمرار رفض اليهود لأي مكان يكون بعيدًا عن الخط الحديدي، كونهم لم يتعرفوا على المنطقة بعد إلا من خلال الخرائط. الثالثة: إن اللجنة التي أعلن اليهود عن تشكيلها منذ عرض المشروع في منتصف عام ١٩٠٣ لم تبدأ بعد في أعمالها حتى تاريخ الرسالة في فبراير ١٩٠٤. الرابعة: إن تكلفة الحماية سيتحملها اليهود، وأنها محددة بأربعمائة رجل.

ولمعرفة تفاصيل أكثر عن الأشياء المستحدثة في المشروع، تطلعنا رسالة لانسدون للسير إليوت في ٨ فبراير ١٩٠٤، والذي يبلغه فيها بأن وزارة الخارجية قد دعت جرينبرج للحضور في ٢٥ يناير ١٩٠٤ لمناقشة مخطط المستوطنة الصهيونية في محمية شرق أفريقيا، على أصل السياق الذي تعرضت له المذكرة السابقة. حيث تشير بأن الوسيط اليهودى قد أوضح بأن المساحة التي عرضت على الدكتور هرتزل في البداية كانت بحجم يوركشاير، وأنها تحددت فيما بعد على هضبة ناندي، بمساحة قدرها ٤،٩٥٠ كيلو مترا مربعا. وأن لانسدون وافقه الرأي على تأجيل مناقشة إقرار الأرض حتى تعود اللجنة من شرق أفريقيا بعد ثلاثة أو أربعة أشهر. مع إعلامه بأن الوقت

سيستهلك في مناقشة المكان والحكم الذاتي. وأن اليهود راضون باشتراطات الخطاب المؤسسي لوزارة الخارجية في ١٤ أغسطس ١٩٠٣؛ باعتباره خطابًا مرجعيًّا لتنظيم المستوطنة. وأنهم يقبلون مطالب الحكومة البريطانية في ضرورة توفير ضمانات واعتمادات مالية، وقصر الهجرة إليها على الأثرياء والمستثمرين وليس الفقراء والمعوزين. مطالبين بإعطائهم جزءًا من الأرض على جانبي خط السكة الحديد بأي شكل يرضى بريطانيا. غير أن أمر الحماية، بتوفير ٤٠٠ رجل بتكلفته قدرها ٢٠،٠٠٠ جنية سنويًّا، طرحها مسئول الخارجية كلمنت هيل كبند رئيس وأساسي في الاتفاقية. وأن إحاطة الدكتور هرتزل واللجنة اليهودية الذاهبة لشرق أفريقيا، بما جرى في المقابلة كان أمرًا ضروريًّا (٥٨). وفي هذا الإطار، راحت رسالة جرينبرج لوزارة الخارجية في ٩ فبراير ١٩٠٤، تخبرنا بأنه أرسل للدكتور هرتزل كتابة أمر المقابلة، وأنه نقل إليه الخريطة التي سلمت إياه، بشأن الأراضي التي استعدت الحكومة البريطانية للتنازل عنها للمستوطنة اليهودية في شرق أفريقيا. غير أن غياب هرتزل في فيينا عن روما جعلته يتأخر في قراءة رسالته، لكنه سمع بموافقته على أراضي المنطقة المستهدفة. وأن الرأي النهائى سيخضع بطبيعة الحال للتقرير الذي سيتسلمه من لجنة التحقيق التي تمضي قدمًا في مشاهدة الأرض. فاللجنة ستوفر مقدمات ضرورية للوصول للاتفاق النهائي. وأهم ما في هذا الخطاب هو الجملة التي ختم بها وهي : " أنه بعد إرسال الخريطة للدكتور هيرتزل اتفق جرينبرج معه، بعد موافقة السير تشارلز إليوت والحكومة البريطانية، بأن تشمل الأرض منفذا على بحيرة نيانزا (فيكتوريا) (٥٩). وهذا يعنى أنهم يريدون منفذًا على النيل. بل نخلص من ذلك بنتجة مهمة، وهذا يعني أن اليهود اشترطوا بأن تكون الأراضي في جزء منها على الخط الحديدي، وأن تتصل ببحيرة فيكتوريا. وهو الأمر الذي يوحى بأن المستوطنيين اليهود باتوا على دراية بالمنطقة مكانيًّا، ويدركون أبعادها، ويعملون على حيازة أحسن مناطقها.

لكن من المؤكد، أن اليهود لم يكونوا على دراية بالتطورات التي حدثت، في المحمية الموعودين بمستوطنة داخلها. فرسالة إليوت، المفوض البريطاني في مومباسا، للمركيز لانسدون، وزير الخارجية، في ١١ فبراير ١٩٠٤ تقطع بأن الظروف قد تغيرت تمامًا عما كانت عليه في السابق. حيث يشير بأنه لم يعد مفيدًا الآن منح مساحة واسعة من الأرض لليهود المهاجرين، في ضوء تدفق المستوطنين البيض، وفي ضوء المنح الكبيرة المقدمة لنقابة شرق أفريقيا. فنجاح المستوطنة اليهودية هو، كنجاح المستعمرين، مشكوك فيه في أحسن الأحوال. فالزيادة في عدد المستوطنين، ومعارضتهم للمستوطنة اليهودية أيضًا؛ يطرح وجوب النظر في مخطط جرينبرج؛ لأنه يؤمن الأرض التي سيحصل عليها المستعمرون البريطانيون المؤهلون خلال السنة(٦٠). ونخلص من تلك الرسالة المهمة بأن تدفق المستعمرين الأوروبيين على المحمية سيكون له دور كبير في عدم الحماس للمشروع اليهودي فيما بعد. وأن المشروع في ذاته استغل في تحريض الأوروبيين على الذهاب لمحمية شرق أفريقيا.

من هنا، تبدو رسالة جرينبرج لوزارة الخارجية في ٢٤ مارس ١٩٠٤، وكأنها غير مدركة للتغيرات التي حدثت في المحمية بالمرة. حيث يشير فيها بأن الحكم الذاتي الممنوح للمستوطنة المقترحة، يتطلب بعض السلطات الإضافية لمجالس المقاطعة، كتلك التي تمنح لشركات تشارترد Chartered داخل أراضي السكك الحديدية. ويطالب بتعيين موظف يهودي كرئيس للإدارة المحلية، والإذن للمستعمرة بأن يكون لها يد على تشريعات البلدية وإدارة الأمور الدينية والمحلية البحتة، كالحكم الذاتي المحلي، ويجري هذا مشروطا بحق حكومة صاحب الجلالة في ممارسة الرقابة العامة". وأن أساس الترتيب للمستوطنة هو شكل الاتفاق المقدم للورد لانسدون في ١٣ يوليو ١٩٠٣، بصيغته المعدلة في ١٤ أغسطس من نفس السنة. بأن إشارته بوجود قلق يحتاج لوضوح في التحديد والإلزام، وأنه لا توجد لديه أية سلطة للتحدث مع أمناء الإمبراطورية، وأنه لا يعرف ما

إذا كان الدكتور هرتزل سيسعى للتعاون معهم في هذا الشأن ام لا، وأنه لابد من المساعدة في المخطط الذي يجري تنفيذه، وإزالة أي احتمال لسوء الفهم [٦١]، يشى بوجود هواجس يهودية، وأن هناك أشياء في المشروع لم تتم إحاطتهم بها.

وتشرح لنا رسالة إليوت، مكتب مفوض مومباسا، للمركيز لانسدون، وزير الخارجية، في ٢١ مارس ١٩٠٤، تلك التي وصلت لبريطانيا في ٢٥ أبريل ١٩٠٤، ببعض التفاصيل عن هذا التطور الذي جرى ويجري داخل المحمية. فتستعرض في البداية الأسباب التي دفعت لقبول المستوطنة وتحصرها في أربعة: اولها: إن هناك شروطاً معينة ومحددة كانت لا تعترض على إقامة مستوطنة يهودية في الأجزاء النائية من المحمية. ومن هذه الأسباب الأكثر أهمية، هو الرحيل السريع لمسئولى السكك الحديدية ومقاوليها من شرق افريقيا. ثانيها: لم تكن هناك موازنة مادية تؤخذ في اعتبارها تدفق المستوطنين البيض البطى، مما هدد البلاد بركود تجاري خطير في لحظة غير مناسبة على الإطلاق. ثالثها: إن مقترحات مؤسسة شرق أفريقيا East Africa Syndicate بدت تتراجع خلال تلك الفترة، حيث كان المال قليلا لتنظيم أي مخطط للهجرة تحت إشراف الحكومة. رابعها: بدا من الحكمة عدم إهمال أي وسيلة لجذب السكان ورأس المال إلى البلاد. ثم تذلف الرسالة لتستعرض التغييرات التي حدثت في المحمية، فتشير بأن الظروف السابقة قد تغيرت الآن، ثم تجمل أسباب هذا التغيير في سبعة: أولها: إن المستوطنين بدءوا يتدفقون إليها من جنوب أفريقيا. ثانيها: إن مؤسسة شرق أفريقيا تلقت منحة قدرها ٥٠٠ كيلومتر مربع. وبالتالي لم تعد المشكلة لديهم في العثور على متقدمين للأرض، بل العثور على أرض للمتقدمين. وبالتالي لم يعد بالإمكان القبول بتوصية الخارجية بإنشاء مستعمرة يهودية في هذه المحمية، او حتى على هضبة جواس نيجوشو. ثالثها: إنه لا توجد كراهية لليهود، لكنه يعترض على وجود جالية يهودية معزولة. فالخبرة الطويلة في افريقيا الشرقية وفي أوروبا، أقنعته أنه ليس من السياسة السماح بمستوطنة يهودية متميزة بين المسيحيين. فمثل هذا الترتيب سيؤدي حتما إلى صراعات عرقية، وسيكون من المؤسف تجاهل هذا التغير وتلك الحقيقة. رابعها: أنه

سينتج عن الهجرة اليهودية إقامة مستعمرة يهودية من شأنها أن تكون على اتصال من ثلاث جهات بالأوروبيين الذين قدموا تعبيرا عن اعتراضاتهم على المخطط بالكامل. وأن وضع المستوطنة داخل المحمية، سيعنى إعادة إنتاج نفس الظروف، ودعوة نفس النتائج الموجودة في غرب روسيا. خامسها: إن الإدارة البريطانية إذا قامت بتشجيع الهجرة الأوروبية لهذه المحمية وتحفيزها، فستكون الاستجابة وافرة بشكل غير متوقع وسريع. سادسها، أن المتحفظين على المشروع يرونه غير مناسب. وإذا ظلت الإدارة ملتزمة بالوعود التي قدمتها للصهاينة، عليها أن تدرك بأن الظروف الحالية لتنفيذ الترتيب المقترح ستؤدي إلى متاعب جمة لليهود أنفسهم، وأنه ليس في مصلحتهم الإصرار على ذلك. سابعها: إن المسئولين البريطانيين عليهم واجب النظر في المسألة من وجهة المصالح البريطانية؛ والبحث عن مخرج لوجهة النظر اليهودية. وأنه لا يتصور إمكانية وجود مستعمرة صهيونية تظل تحت الحماية، تحقق آمال إسرائيل وتطلعاتها في شرق أفريقيا وليس في فلسطين. فهناك صعوبة في استيراد الدببة الصغيرة، نسبة لعدد السكان اليهود المبعثرين في أوروبا الشرقية، لإنجاح التجربة في شرق أفريقيا، فهي بالكاد ستخفف من الصعوبات الحالية [٦٢].

ويبدو إن التوظيف الديني للمسألة كانت المحمية في حاجة إليه، للتوضيح للإدارة البريطانية بأن المعارضة للمستوطنة اليهودية تأتي من شتى الجهات. وفي هذا الإطار، أرسل إليوت، مكتب المفوض بمومباسا، لوزير الخارجية لانسدون في ٢٤ مارس ١٩٠٤ (وصلت في ٢٥ أبريل)، يعيد الآراء التي طرحها أسقف مومباسا بشأن المستعمرة اليهودية في فترة سابقة، بل ويكرر آراءه هو بعدم اعتراضه على وجود مستوطنة معزولة من اليهود، وأن المشاكل ستتفاقم بحكم أن العزل مستحيل عمليًّا. ثم راح يكرر مطالبته بإسقاط المشروع برمته، بدلا من أن يبدو كارثيًّا بالنسبة لليهود والمسيحيين على حد سواء. والأكثر من هذا أنه طالب بنشر رأيه في أي كتاب أزرق يتم نشره [٦٣]. وعلى هذا بدا واضحًا أن الإدارة قد سمعت لآراء كثيرة ومتعددة معارضة للمشروع. ولعل قيام مفوض مومباسا بإعادة إرسال بيان أسقف مومباسا كمرفق لرسالته، والذي تعرضنا له في نهاية المحور السابق، يؤكد على أن

هناك مشاكل دينية واجتماعية واقتصادية ومكانية وتنموية سيسببها المشروع للمدينين المسيحيين والمستوطنين البيض والسكان الأصليين. وأن النصيحة الرئيسة التي ختم بها وهي منع وجود اليهود أو تمددهم على أي من مرتفعات المحمية، هو الخلاصة التي يريد الحاكم البريطاني للمحمية توصيلها على لسان أسقف مومباسا (٦٤). ونخلص من ذلك بأن اليهود كانوا منشغلين بتفاصيل المكان على الورق والخرائط وتشكيل لجنة للتعرف على هذا المكان، في حين علت أصوات الرفض والاحتجاج داخل المحمية ضدهم، وضد مستوطنتهم المقترحة في محمية شرق افريقيا.

سادسًا– نهاية المشروع سنة ١٩٠٥:–

مما سبق نتعرف على أن المحمية بشتى تصنيفاتها الأوروبية، مستوطنين ورجال دين وحكام ونقابات، استطاعت أن توصل آراءها المعارضة للمسئولين البريطانيين في لندن. فالمواقف المتباينة عبر الرسائل السابقة التي تعرضنا لها، تدلل على أن المشرع قد أصبح في طريقه للنهاية. وأن استمرار تعاطي الخارجية البريطانية مع اليهود لا يدلل على استعدادها للدخول في صدام مع بني جلدتها من الأوروبيين. وربما يكون هذا التماهي معهم لاقتناعها بأن اليهود هم الذين سيسقطوا المشروع بأنفسهم، ولا يحتاجون لمن يخبرهم بأن المشروع قد سقط بالفعل. فرسالة جرينبرج لوزير الخارجية لانسدون في ٢٠ سبتمبر ١٩٠٤، والتي تشير إلى انعقاد المؤتمر الصهيوني لأول مرة بعد وفاة الدكتور هرتزل، وانعقاد اللجنة التنفيذية اليهودية في فيينا، لم نتعرف منها على شيئ جديد اللهم إلا قرار المؤتمر بالإجماع بضرورة إرسال لجنة لشرق أفريقيا البريطانية، لدراسة الأراضي المقترحة لإقامة مستوطنة يهودية. وأنها ستبدأ في زيارتها شهر أكتوبر ١٩٠٤، على أن تقدم تقريرها في بداية عام ١٩٠٥. وأن الحركة الصهيونية تحتاج لبعض المعلومات من الحكومة البريطانية بشأن الأراضي وغيرها، للتواصل مع المستوطنة المقترحة، لتتعرف على أي مقترح تريد الحكومة تنفيذه(٦٥). خلاصة الأمر: إن اليهود كانوا غائبين تمامًا عما يحدث من تفاعلات داخل المحمية، وأنهم لا يزالون في طور تشكيل اللجنة والتعرف على المكان.

وطالما أن اليهود مغيبون عن المسألة، فإننا بطبيعة الحال نستشف من رسالة وزارة الخارجية لجرينبرج، في ٣ أكتوبر ١٩٠٤، والتي تشير لتصريح إيرل بيرسيEarl Percy، بأن اللجنة المكلفة بدراسة الظروف الممكنة لإقامة مستوطنة يهودية في شرق أفريقيا، ستبدأ أعمالها من مومباسا هذا الشهر، حث تشرح لنا ظروف تأخيرها، وبأن هذا التأخير سيتم توظيفه ضد اليهود. وتشير بأن تأخر اللجنة لفترة طويلة منذ تقديم العرض لأول مرة، وتكرار الحديث على إيفاد البعثة، باعتبارها الأساس لتوفير مداولات اللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيونى، ومن دونها لا يمكن التوصل لترتيب مرضي، هو الذي استهلك الوقت الكبير منذ تقديم العرض وحتى الإعلان عن تشكيلها. حيث أكدت الخارجية على أن هذا التأخير قد تسبب في تدفق أعداد كبيرة من المستوطنين البيض بالفعل، فحصلوا على مساحات واسعة من الأراضي في محمية شرق أفريقيا، باعتبارها مناسبة للاستعمار الأوروبي. وأن هناك تيار من الهجرة لا يمكن التقليل منه، بما يجعل هناك صعوبة كبيرة لحجز مساحة من البلاد بحجم كاف يتناسب مع متطلبات المستوطنة اليهودية. ونفهم من هذا الخطاب بان كل هذه المقدمات ما هي إلا استهلال لتوصيل جرينبرج للنتيجة التي يريدونها. حيث تشير بأن العرض المقدم في يوليو من العام الماضي لا يمكن أن يظل مفتوحا إلى أجل غير مسمى. بل قطعت الحكومة بعدم وجود مقترحات تقدمها فيما يختص بجمع المعلومات المطلوبة من قبل اللجنة اليهودية الذاهبة لشرق افريقيا، بغرض تمكينها من النظر في شروط المستوطنة التي سيتم اختيارها. فيفترض عقب وصولها أن تتواصل من نفسها مع المفوض البريطاني هناك. ومع أن الرسالة تقطع بسحب بريطانيا يدها من المشروع، إلا أنها تطالب جرينبرج بتوصيل الإشارات الأولى لتكوين اللجنة لهم، وإبلاغهم بالتاريخ الفعلي لمغادرتها من انجلترا لمومباسا [٦٦]. وفي هذا الإطار تابعت وزارة الخارجية مع جرينبرج كما حدث في ٥ يوليو ١٩٠٤، أمر اللجنة وأخبارها. واستفسرت عن وصول تقريرها للدكتور هرتزل، ومدى ملائمة منطقة جبل اليجون للمستوطنة اليهودية المقترحة [٦٧]. نفس الأمر تكرر في ١٢ أغسطس١٩٠٤. حيث استفسرت من

جرينبرج عن الخطاب المنشور في جريدة المانشستر جارديان في ٢٧ يوليو تحت عنوان "الصهاينة وشرق أفريقيا، والذي ذكر أنه لا توجد أي لجنة رسمية قد تم إرسالها لشرق أفريقيا نيابة عن الصهاينة، على الرغم من ابحار عدد قليل من الشخصيات غير الرسمية لتلك الوجهة". في هذا الخطاب رغبت الخارجية في التعرف على سلطة ما يسمى بالشخصيات غير الرسمية، وما هو الحزب وأرقام الحركة الصهيونية التي يمثلونها (٦٨).

وما كان من جرينبرج إلا إن يرد على تلك الاستفسارات. ففي رسالته للخارجية في ١٣ أغسطس ١٩٠٤ ، يخبرها بأن التقرير الوارد في جريدة المانشستر جارديان تقريرًا حقيقيًّا. حيث ذهب عدد من شخصيات من جنوب أفريقيا للمحمية من تلقاء أنفسهم، وأوصلوا للدكتور هرتزل انطباعاتهم. وأن ما جمعه من معلومات من هرتزل بأن هؤلاء لا يمثلون الحركة الصهيونية في أي معنى. لكنه انطلق يبرر تأخير اللجنة الرئيسة التي أعلنوا عن إرسالها، وأن مرض الدكتور هرتزل ووفاته هو الذي تسبب في هذا التأخير. ويشير بأنه ذاهب لفيينا استعدادا لترتيب إرسال اللجنة ووضع ترتيبات محددة لها. غير أن ختامه بأنه عند عودته سيطالب الخارجية بتحديد المقترح الذي يتعين القيام به (٦٩)، يشير بأن الخطوات اليهودية كانت بطيئة للغاية، ولا تتناسب مع التفاعلات الجارية في المحمية.

ولعل رسالة الخارجية لجرينبرج، في ١٩ أغسطس ١٩٠٤، والتي تشير فيها بأنها فهمت بأن هناك إجماعًا يهوديًّا حول المشروع، من خلال رسالة ١٤ أغسطس ١٩٠٤ قبل عقد المؤتمر الصهيوني في زيوريخ، تشى بأن الإدارة البريطانية تشك في هذا الإجماع. بل إن ختامها بإرجاء أي بيان آخر انتظارًا للاستماع لوجهة نظره (٧٠)، يدلل على رغبتهم في استبيان موقف اليهود. وربما كانت رسالتها لجرينبرج، في ٥ نوفمبر ١٩٠٤، ومطالبتها بإبلاغها بموعد مغادرة اللجنة الصهيونية لشرق أفريقيا وتكوينها (٧١)، يصب في هذا الاتجاه. واستفسارها منه في ١٤ نوفمبر ١٩٠٤، عن عدم ورود أي رد على استفساراتها بشأن تشكيل اللجنة الصهيونية، وتاريخ رحيلها لشرق أفريقيا، وأن

الوزارة فهمت بأن اللجنة لم تبدأ بعد، ينقلنا للنتيجة التي تريد توصيلها. فختامها بأن ستة عشر شهرًا قد انقضت حتى الآن، منذ تولي المسألة الأولى، أي منذ يوليو ١٩٠٣، ولا تزال اللجنة تحت المناقشة، وأنه نظرًا للتأخير الذي حدث، وتغير الموقف في شرق أفريقيا، والتدفق السريع للمستوطنين، يأسف اللورد لانسدون بأنه لا يمكنه الالتزام بالوعد الذي قطعه على نفسه بمنع الاقتراب من مساحة الاراضي الواسعة التي كانت في البداية محفوظة مؤقتًا للمستوطنة اليهودية (٧٢). هنا تحديدًا وصلنا للنقطة الفاصلة في الموضوع، بأن الإدارة البريطانية نجحت في توصيل اليهود للاقتناع بأنهم هم السبب في التخلي عن المشروع. وأنهم يضيعون الوقت سدى في تشكيل اللجنة وزيارتها. وظهر بأن بريطانيا هي التي بادرت بإعلان الموقف من المشروع. ومع ذلك استمر النقاش والمراسلات حوله. ورسالة ستيوارت Stewart، مكتب المفوض بمومباسا للمركيز لانسدون في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٤ (وصلت في ٢١ نوفمبر) تقطع بأن طرفًا جديدًا قد دخل على الخط في رفض المشروع. حيث يحيل المفوض نسخة من الرسالة التي تلقاها من الأمين الفخري لجمعية المزارعين والفلاحينPlanters and Farmers' Association تطالب " بأن تكون الأرض مفتوحة لعامة المستوطنين المسيحيين، وألا تكون محفوظة للجالية اليهودية " (٧٣). وهذا يعني رفض صريح للمستوطنين اليهود، ورغبة في الاستحواذ على تلك الأراضي التي حفظت لهم. وأن تكون محفوظة للمسيحيين فقط، وهذا نوع من العنصرية الدينية التي كشف عنها الخطاب ضد اليهود.

ومع أن اليهود في نفس توقيت تزايد المعارضة ضدهم وعدم معرفتهم بها، إلا إنهم كانوا منشغلين في أشياء أخرى تتعلق باللجنة. فرسالة جرينبرج لوزارة الخارجية في٢١ نوفمبر ١٩٠٤، ليحيط الوزارة علما بأن لجنة دراسة الأراضي المقترحة لإقامة مستوطنة يهودية سوف تغادر يوم ٣٠ ، وستشرع مباشرة لمومباسا، ومن ثم إلى الإقليم، وأن الميجور هيل جيبونز سيكون مسؤولا عنها، وسيرافقه الدكتور كايزرKaizer، وكان عضوًا في لجنة شفاينفورت Schweinfurth's

Connnission للحبشة، وعضوا في لجنة الدكتور شولر شرق أفريقيا، ومستشارًا علميًّا لشركة شمال غرب الكاميرون، وأنه سيتم إرسال رجلين آخرين، ربما خبير طبي، وآخر سيعمل أمينًا لها، وأن رئيسها يتوقع تقديم تقريرها في موعد لا يتجاوز منتصف مارس المقبل(٧٤)، يقطع أن اليهود غير منتبهون لأصوات الاحتجاج الرافضة لوجودهم. ويبدو أن وزارة الخارجية كانت تسايرهم في هذا ألغى لترى آخر طريقهم. فرسالة الخارجية لجرينبرج، في ٢٤ نوفمبر ١٩٠٤، والتي تشير لمعرفتها بموعد بدء زيارة اللجنة الصهيونية لشرق أفريقيا، وأن تقريرها سيصدر في منتصف مارس ١٩٠٥، لم يجعلها تعترض على الوعود السابقة بأن اللجنة ستصدر تقريرها مع بداية ١٩٠٥. بل إن ختام الوزارة بأنها على استعداد لتأجيل البت في الأمر حتى انتهاء تلك الفترة، وعدم النظر في التطبيقات الأخرى للأرض المحفوظة للمستوطنة اليهودية مؤقتًا (٧٥)، يقطع بأن الإدارة البريطانية تساير اليهود في هذا الطريق رغم مخاطبتها إياهم من قبل بأنها في حل من وعدها بحفظ أراضي داخل المحمية مخصصة لهم.

وعلى مستوى المحمية، جددت جمعية المزارعين والفلاحين اعتراضها على المستوطنة. فرسالة مكتب مومباسا في ٨ نوفمبر ١٩٠٤ (وصلت في ٢٩ نوفمبر)، والتي تحيل للخارجية رسالة أخرى من الجمعية، بصياغة الحلول التي قررت لهم، وتطالب بتغيير مصطلح "مسيحي" إلى "الأبيض عموما (٧٦)، يشير مرفقها المرسل من رئيسها جورج ويلسون في ١ نوفمبر ١٩٠٤ بأن اجتماعهم بمقر الجمعية المعقود في نفس اليوم، قد انتهي إلي أن الفكرة التي يجب أن تسود بألا تكون الأرض محفوظة لأية هيئة خاصة، كاليهود الصهاينة، بل ينبغي أن تفتح لعامة الناس. وأن جمعيتهم تهدف لمصلحة المستوطنين البيض ككل وتطوير البلاد، وألا يكون هناك أي تمييز في العقيدة الدينية. واقترحوا حذف كلمة "مسيحى" من رسالتهم السابقة، لتحل محلها كلمة" الأبيض عمومًا". فعبروا بأنهم سيكونوا سعداء إذا تغير نص الرسالة، " بأن تكون الأرض مفتوحة لعامة المستوطنين البيض، وألا تكون محفوظة للجالية اليهودية " (٧٧). وفي تقديري أن الخطأ في الرسالة السابقة قد كشف عن نيتهم

الحقيقية في رفض المستوطنة. أما محاولة التصحيح في هذا الرسالة لإظهار سماحتهم وعدم عنصريتهم تجاه اليهود. لكنها من ناحية تشير إلى الترحيب بهم كمستثمرين فرادى.

بطبيعة الحال، ظل اليهود على نفس طريقتهم في التعامل مع المشروع، بالاقتصار على إرسال أخبار اللجنة الصهيونية لمسح الأراضي للخارجية البريطانية. ورسالة جرينبرج للخارجية في ٧ ديسمبر ١٩٠٤، وإشارته بأنه رتب مع الميجور جيبونز، المسئول عن اللجنة، إتاحة التقرير بعد التاريخ الذي ذكره سابقًا قدر الإمكان، مضيفًا اسمين جديدين لعضويتها، الدكتور ويلبوس Wilbusch، ومهندس مدني بارز، مطالبًا بتقديم المساعدة لها ولأعضائها حتى تصبح المستوطنة المقترحة كائنة، خاتمًا بتقديم الشكر للوزارة على الروح الرائعة التي أبدتها الحكومة البريطانية خلال العرض وبعده [٧٨]، تدلل على أن اليهود استمروا طيلة ما يقارب السنتين يسيرون على نفس النهج دون أدنى تغيير.

وعلى نفس النهج، ظلت الإدارة البريطانية أيضًا تجاريهم. فرسالة الخارجية للسير ستيوارت، مفوض نيروبى، في ١٥ ديسمبر ١٩٠٤، تقدم له الميجور هيل جيبونز، وبأنه على وشك الشروع في زيارة محمية شرق أفريقيا، وأنه المسئول عن اللجنة المسئولة عن دراسة الاقليم وتقديم تقرير عن أراضي شرق أفريقيا المقترحة لإنشاء مستوطنة يهودية، مطالبا إياه تقديم المساعدة والتسهيلات للميجور والسادة أعضائها [٧٩]، تقطع بأنها لم تغير من نهجها السابق قيد أنملة. ورسالتها لجرينبرج، في ١٥ ديسمبر ١٩٠٤، والتي تحيل فيها خطاب التوصية باللجنة وأعضائها للمفوض البريطاني في شؤون المحمية، وتهيبه بوجوب تقديم المساعدة والتسهيلات الممكنة لها قدر الإمكان [٨٠]، تصب في نفس الاتجاه. ومن ناحية أخرى استمر اليهود أيضا على طريقتهم، فرسالة جرينبرج لوزارة الخارجية في ١٦ ديسمبر ١٩٠٤، والتي يشكرها على دورها ويطالب بمذكرتها لمفوض شرق أفريقيا البريطانية، بشأن توفير التسهيلات للجنة، وبأنه سيعتنى باطلاعها بانتظام على جميع الأخبار التي يحصل عليها من اللجنة [٨١]، تثبت استمرارهم على نفس النمط. ومع أن الموضوع منتهي تقريبًا في أذهان المسئولين

البريطانيين، وانسحبوا عن وعدهم مع تزايد حالات لرفض والاحتجاج ضده من مستوطنى المحمية وكل فئات الأوربيين ورجال دينهم، إلا إن اليهود ظلوا منتظرين قرار اللجنة في مصير المستوطنة.

وفي كل الأحوال، جاء تقرير اللجنة ليفيد بعدم صلاحية منطقة هضبة جواس نيجوشو التي عرضت كمستوطنة بأنها لا تصلح مكانًا مناسبًا لحركة تهجير واسعة النطاق، وأنها تصلح للرعي أكثر منها للزراعة. وقدم التقرير إلى لجنة العمل المنبثقة عن المؤتمرات الصهيونية وطبع في لندن سنة ١٩٠٥ على إنه كتاب أزرق صهيوني باللغتين الإنجليزية والألمانية. وقد ارتاحت الحكومة البريطانية للنتيجة التي انتهي لها التقرير(٨٢). وهو ما دعا المؤتمر الصهيوني السابع، المعقود في بازل في الفترة من ٢٧ يوليو وحتى ٢ أغسطس سنة ١٩٠٥، لأن يقرر بأغلبية ساحقة رفض مشروع الاستيطان في محمية شرق أفريقيا، ورفض كافة مشاريع توطين اليهود الأخرى، وأن تكون فلسطين هي وطن الشعب اليهودي، موجها الشكر للحكومة البريطانية على العرض (٨٣).

وخلاصة القول: أربع نتائج مهمة: الأولى: إن المشروع قد ارتبط عرضه بظرف تاريخي معين، يتعلق ببريطانيا واليهود على السواء. فرفض المشروع اليهودي في سيناء، جعلهم يبحثون عن فرصة أخرى تقرب لهم أحلامهم، وتحفظ علاقتهم الودية مع بريطانيا. وبالنسبة لبريطانيا، فإن الأموال التي أنفقتها في مستعمرات النيل تريدها أرباحا واستثمارات ودخلا لخزانتها. الثانية: إن الاشتراط البريطاني خلال العرض، بألا تتصل المستوطنة اليهودية المقترحة في محمية شرق أفريقيا ببحيرة فيكتوريا أبدًا، وإصرار اليهود على جود هذا الاتصال، يقطع بأنه كان مشروعًا سياسيًّا بريطانيًّا بالدرجة الأولى. فاليهود تحت قبضتهم وسيطرتهم، وبالتالي، كان توظيفهم في تلك المنطقة يصب في خدمة بريطنيا فقط، وليس في خدمة اليهود. فاليهود لم يرضوا بديلا عن فلسطين، وكل المماطلات التي رأيناها منهم منذ ١٩٠٣ والى سنة ١٩٠٥ ما هي إلا تعبير عن حالة الانقسام حول الموضوع. الثالثة: خشية اليهود من التوظيف البريطاني لهم في مكان لم يكونوا على صلة أو

دراية به، هو الذي يفسر هذا التردد من المشروع. بل بدا واضحًا أن مطالعتهم لكتابات بني جلديتهم، أمين باشا وفيتا حسان، لم تفدهم شيئًا اللهم إلا في ربط هرتزل المشروع بأوغندا. وربما كان إرسالهم للجنة يهودية من جنوب أفريقيا لاكتشاف المنطقة، يدلل عن استمرار الوساوس تنتابهم. الرابعة: إن علاقة اليهود بمنابع النيل الاستوائية أسس لها البريطانيون، فلم تكن لهم أدني علاقة، مؤسسية أو عقدية أو وجودية، بتلك المنابع قبل حديث البريطانيين عنها، وأن تقريب اليهود من الحدود الحبشية كان ورقة للضغط على إثيوبيا من ناحية، في حين شكل إبعادهم عن حدود مباشرة معها ورقة أخرى ضمنت لبريطانيا علاقات جيدة مع النظام الإثيوبي. ومن ثم تُركت المنطقة الحدودية بعيدًا عن أيدى اليهود، بعد أن عرضت عليهم، من أجل مساومة إثيوبيا عليها، واقتسامها معها، كضمانة لانتهاء مناوشات الحدود، وحفاظًا على اشتراطات اتفاقية سنة١٩٠٢.

الخاتمة :-

خلصت لدراسة إلى عدد من النتائج أهمها الآَتي:

- أوضحت بأن التجربة التاريخية المصرية لعلاقة النيل بالنهضة، كانت تدرك أهمية نهر النيل فيها، في بعدها المادي والاقتصادي وحتى السياسي. ولهذا رتبت لتكون على مقربة من المنابع أو تسيطر عليها. وأن هذا الإدارك استبصره البريطانيون بمجرد أن وطئت أقدامهم أرض مصر واحتلوها. فولوا وجوههم شطر النيل للإفادة والاستغلال.
- قالت الدراسة بأن توظيف ورقة النيل عبر التاريخ قد اقتصر على المنابع الإثيوبية فقط، وان الورقة الاستوائية لم يبدأ توظيفها إلا مع نهاية القرن ١٩، وأن مصر حينما كانت قريبة من المنابع ومسيطرة عليها، أصبحت كل الأوراق في يدها، لكن حينما أُبعدت عنها، باتت كل الأوراق يمكن توظيفها. ومن ثم، فإن خبرتها بالمنابع جعلها تتخلص من جهلها السابق بالمنطقة، ولا تلقى بالا بتلك التهديدات التي تأتيها. وعلى هذا، فإن ما يجرى الآن في الورقتين الإثيوبية والاستوائية، يجرنا للحالة

التي كنا عليها في بداية القرن ١٩. وكأننا لم نختبر تلك المنابع ولم نعرفها. فالجهل المحيط بسد النهضة في الورقة الإثيوبية، وتجهيل الناس بإمكانية جلب المياه بوفرة من نهر الكونغو ، وتسطيح الناس عبر الورقة الاستوائية، يجعلنا ندرك بان سياسة الجهل والتجهيل لا تتوافق مع ما كانت عليه مصر حتى في القرن ١٩. فقد خبرنا تلك المنابع، وعلى دراية بكل دقائقها، وبالتالي لا يعقل أن نترك الناس تصدق الجهل وتؤمن به.

● أكدت الدراسة على أن مشروع توطين اليهود في منابع النيل جاء لاستغلال تلك المنابع لجلب دخل مادى واقتصادي للإدارة البريطانية، ثم للضغط على مصر المجاورة على الحدود الاستوائية لضمان خيراتها وأقطانها، ثم للضغط على إثيوبيا للالتزام باتفاقية ١٩٠٢ بشأن الحدود والمياه. فالمشروع اليهودى كان مشروعًا وقتيًا طرحته الظروف ورتبت له. وحين تغيرت تلك الظروف على أرض الواقع، تخلت الإدارة البريطانية عنه قبل تخلى اليهود أنفسهم عنه. فداخل المحمية البريطانية، تزايدت وتيرة الاحتجاج ضد المشروع من شتى الأوروبيين، مطالبين بنقله لمنطقة الحدود الإثيوبية تارة، وإلى الغرب من بحيرة رودلف، على الحدود الرباعية بين إثيوبيا، والسودان المصرى– الإنجليزي، وأوغندا، ومحمية شرق أفريقيا، أي في قلب منطقة التوتر. في حين راح اليهود يطالبون بمنفذ لدولتهم على بحيرة فيكتوريا، وأن تكون بجانب السكة الحديد.

● أوضحت الدراسة بأن عدم وضوح العرض داخل محمية شرق أفريقيا، ثم عرضه بأن يكون داخل المنطقة الممتدة من نيروبي إلى جرف ماو تارة، وشمال هضبة ناندى تارة ثانية، ثم للمنطقة الشمالية الشرقية من بارينجو تارة ثالثة، ثم هضبة جواس نيجوشو دون إيصالهم ببحيرة رودلف تارة رابعة، ثم المنطقة جنوب خط الاستواء والممتدة من جرف اليجون شرقًا وجبل اليجون وجرف كابراس غربا تارة خامسة، كل ذلك يشير إلى عدم وضوح في الرؤية البريطانية وفي الهدف الحقيقي من وراء هذا العرض. اللهم إلا توظيفًا جديدًا لورقة النيل الاستوائية في الضغط على مصر وإثيوبيا

للإقرار لبريطانيا بما تريد. وعلى هذا لخصت الدراسة نهاية المشرع بأسباب ثلاثة: أولها، تتعلق بالمحمية، وتتعلق بتزايد أعداد المستوطنين من جنوب أفريقيا، وتملك مؤسسة شرق أفريقيا لـ٥٠٠ كم وقيامها بتحفيز الأوروبيين للمجئ للاستيطان، وبتزايد عملية الرفض والاحتجاج من قبل جمعية لمزارعين والكنائس وغيرهم ضد المشروع. ثانيها، تتعلق بوزارة الخارجية، وتخليها على لسان وزير خارجيتها لانسدون، عن الوعد الذي قطعته على نفسها بحجز مساحة من المحمية لهم. وثالثة، تتعلق باليهود انفسهم، فقد كان التأخر في إرسال لجنة لمعاينة المنطقة، والانقسام الذي حدث بين اليهود حول المشروع، وقرار مؤتمر ١٩٠٥ برفض المشروع، أسبابا رئيسة في إنهائه.

هوامش الدراسة:-

(١) رؤوف عباس:– إشكالية التخلف الحضاري عند شكيب إرسلان، مجلة مصر الحديثة، العدد الأول، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٣٤٣، ٣٦٠. وانظر عبدالحميد عبدالمنعم مدكور :– المشروع الحضاري لمالك بن نبى ودور العقيده فيه، ندوة الإسلام ومشروعات النهضة الحديثة، المؤتمر الدولي للفلسفة الاسلامية:– الاسلام ومشروعات النهضة الحديثة، ١–٢ أبريل ٢٠٠١، ص٢٩٧ .

(٢) للمزيد انظر، رجب عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمى الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٩٨. وكذا جوزيف رامز أمين:– العلاقات المصرية الأثيوبية تحليل لأبعادها المختلفة، دورية آفاق أفريقية العدد ٣٥. وسعيد عبدالفتاح عاشور: الحصار الاقتصادى على مصر زمن الحروب الصليبية، في بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، جامعة بيروت العربية، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ص متفرقات. وانظر، عطا محمد أحمد كنتول: التواصل الحضاري بين المسلمين والمسيحيين في أثيوبيا وانعكاساته على شمال وادي النيل، مجلة دراسات أفريقية، يونيو ٢٠٠٥، العدد٣٣، ص ص ١٣٣– ١٤١.

(٣) على سبيل المثال، بعد أن تولى تيودور الثانى حكم إثيوبيا في ٧ فبراير ١٨٥٥ رغب في تحويل مياه النيل إلى مجرى آخر، ليتم له خراب مصر وإخضاعها. لكن انتهت المشكلة بزيارة سعيد للسودان سنة ١٨٥٦، ومنها ذهب لزيارة إثيوبيا وتقابل مع تيودور في عاصمته مجدالا. بل راحت بعد هذا التهديد تعمل على تحريض الرؤوس ضد إمبراطورهم، للمزيد انظر، انتونى سوريال عبدالسيد:– العلاقات المصرية الاثيوبية ١٨٥٥–١٩٣٥، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٣٤، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٣٠، ٤٥، ٤٩، ٨٨، ٩٨، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩ .

(٤) يونان لبيب رزق– موقف بريطانيا من العلاقات المائية المصرية السودانية، أعمال الموسم الثقافي السابع ٢٠٠٤–٢٠٠٥، النيل في التاريخ المصري المعاصر، دار الكتب المصرية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٢٦ .

* ولد أمين باشا، ادوارد شنتيزر، في المانيا سنة ١٨٤٠، وهو يهودي، حسب حديث الرحالة ستانلي، وابن تاجر أصبح طبيبا للحجر الجمركي في تركيا، ثم عين طبيبًا بالمديرية الاستوائية. عينه غردون سنة ١٨٧٨ حاكمًا عامًّا لمديرية خط الاستواء واتفق معه فيما بعد على اخلائها قبل مقتله في الخرطوم. ومع ان كتاب نوبار سنة ١٨٨٦ بإخلائها، إلا إنه ظل هناك حتى سنة ١٨٨٩، وعاد الرجل في خدمة الحكومة الألمانية ليوطد نفوذها

عند المنابع وبقى هناك حتى قتل سنة ١٨٩٢. للمزيد انظر، جميل عبيد :– المديرية الاستوائية، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ١٢٦، ١٢٧. وكذا انظر، محمد صبري – الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مطبعة مصر ركة مساهمة مصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص ١٨٧، ١٨، ١٩٤–١٩٨.

* فيتا حسان ١٨٥٨–١٨٩٣، هو تونسي يهودي كان والده يعمل مترجمًا في قنصلية سردينيا بتونس، بدا تعليمه بالإسكندرية، تم تعيينه صيدليا للمديرية، حيث ظل هناك عشر سنوات. فقد وصل لادو في يناير ١٨٨١ وبقى مع الدكتور أمين باشا حتى سنة ١٨٨٩. للمزيد انظر، محمد صبري:– المرجع السابق، ص ص ٦٩، ١٧٢–١٧٧. وكذا انظر ، جميل عبيد :– المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٥) محمد صبرى – المرجع السابق، ص ص ٦٢– ٦٦، ١٧٢–١٧٧، ١٨٣، ٢٥١–٢٥٦ .

(٦) نفسه، ص ص ٢٥١–٢٥٦ .

(٧) انتونى سوريال عبدالسيد:– المرجع السابق، ص ص ٢٢٠، ٢٢١، ٣٧– ٢٤٠ .

(٨) عبدالعظيم محمد سعودي:– المرجع السابق، ص ص ١٢٢، ١٢٥، ١٣٦– ١٣٩ .

(٩) نفسه، ص ص ٩، ١٠، ١٧ .

(١٠) نفسه، ص ص ٧، ٨، ١٨– ٣٠ . .

(١١) جميل عبيد :– المرجع السابق ، ص ص ١٠–١٢

(١٢) انتونى سوريال عبدالسيد:– المرجع السابق، ص ٣٠ .

(١٣) محمد عبدالرحمن الشرنوبي:– المكتشفون المصريون لمنابع النيل في القرن التاسع عشر، أعمال الموسم الثقافي. المرجع السابق، ص ٣٦.

(١٤) جميل عبيد :– المرجع السابق ، ص ١٣ .

(١٥) إلهام محمد ذهني:– السانسيمونيون ومشروع القناطر الخيرية ، اعمال الموسم الثقافي السابع ٢٠٠٤–٢٠٠٥ ..المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(١٦) محمد صبري – المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(١٧) فإلحاق بحيرتي إلبرت وفيكتوريا وتامين المنابع لإثيوبية جاء عملا بنصيحة صمويل بيكر بأهمية السيطرة على المنابع، مخوفًا إيَّاه بأن أية دولة تسيطر على الخرطوم، يمكنها أن تحول مجرى مياه الرهد والدندر والنيل الأزرق والعطبرة لتبعثر مياهها في الصحراوت، مما يؤدى الى الهلاك المحقق. وأنه لو استولى أوروبي على

وسط السودان الثائر، فإن أول عملية حربية سيقوم بها، هو حرمان مصر من الماء اللازم لوجودها. ولو كان هو، أى صمويل بيكر، عدوا لمصر فإنه يعرف المكان الذى يبدأ منه الهجوم القاتل من نهر العطبرة، للمزيد انظر عبدالعظيم محمد سعودى:– المرجع السابق، ص ص ٥٨، ٦٢، ١١٩، وانظر، صورة لمكاتبة من الجناب العالي الى ناظر الداخلية، دفتر ٥٧٣ معية سنية تركى ، بتاريخ ٣ فر ١٢٨٦ هـ المواق ١٦ مايو ١٨٦٩، ملاحق جميل عبيد:– المرجع السابق، ص ٢١٧.

(١٨) لطيفة محمد سالم :– النيل بين على مبارك وأمين سامى، اعمال الموسم الثقافي السابع ٢٠٠٤–٢٠٠٥ النيل في التاريخ المصري المعاصر،دار الكتب المصرية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٩٩– ١٠٦.

(١٩) عبدالعظيم محمد سعودي:– المرجع السابق ، ص ص ١١٧–١١٩

(٢٠) حسن على الشريف:– اتفاقيات مياه النيل من منظور مقارن ١٩٢٩–١٩٥٩، أعمال ندوة "خمسون عاما" على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٥٩–٢٠٠٩، "ندوة مركز تاريخ مصر المعاصر ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٢٣–٢٥، وانظر أيضا محمد عبدالمؤمن محمد عبدالغنى:– إثيوبيا واتفاقيات مياه النيل ١٩٠–١٩٥٩، نفس أعمال الندوة السابقة ، ص ص٧٠–٧٣.

(٢١) يونان لبيب رزق:– السودان في عهد الحكم الثنائي الاول ١٨٩٩– ١٩٢٤ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٧٠ وما بعدها.

(٢٢) Allen R.W.:– Irrigation in The Sudan , Journal of African Society ,Vol.23,No.92.(Jul.1924) .,P.258.

(٢٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٦، رفعه كرومر قنصل إنجلترا ووكيلها السياسي في مصر إلى جناب السير إدوارد جراى ناظر خارجيتها، ترجم في إدارة المقطم، مطبعة المقطم، ١٩٠٧، ص ص ١٠٨، ٢٤، ٢١٥ .

*ولد تيودور هرتزل في بودابست عاصمة المجر عام ١٨٦٠، وأنهى دراسته الثانوية ثم انتقلت أسرته إلى فيينا، حيث التحق بكلية الحقوق، وحصل منها على درجة الدكتوراه عام ١٨٨٤. وعمل بالمحاماة لمدة عام واحد ثم تحول إلى الصحافة، حيث عمل مراسلاً لأشهر الصحف النمساوية في باريس ما يزيد عن خمس سنوات (١٨٩١ . ١٨٩٦)، ثم عاد إلى فيينا عام ١٨٩٦ ليرأس القسم الأدبي في الجريدة نفسها، انظر، حسن صبري

الخولي:– سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الأول، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٣، ص ص ٥٦– ٦٧.

(٢٤) Peter Ephross:– In quest for Jewish homeland, Herzl once considered Uganda,, San Francisco Jewish Community Publications Inc., dba Jewish Bulletin of Northern California, August 29,1997.

(٢٥) حسن صبري الخولى:– المرجع السابق ، ص ٩٧.

(٢٦) عبد الكريم الحسني: الصهيونية – الغرب والمقدس والسياسة، مؤسسة شمس للنشر والإعلام ، القاهرة؛٢٠١٠. ص ص متفرقات.

(٢٧) حسن صبرى الخولى:– المرجع السابق ، ص ص ٩٧ – ١٠٢.

(٢٨) عبد الكريم الحسني :المرجع السابق. ص ص متفرقات.

(٢٩) Peter Ephross:– Op.Cit..

* يهود اليديشية، هم يهود بولندا الذين كانوا يتحدثون اليديشية (رطانة ألمانية دخلت عليها كلمات سلافية وعبرية)، ثم ضمت روسيا قطاعات منهم حين ضمت أجزاء من بولندا في أواخر القرن الثامن عشر. وقد حدث بينهم انفجار سكاني فأصبحوا أكبر جماعة يهودية في العالم. انظر، عبدالوهاب المسيرى:– موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية

(٣٠) Peter Ephross:– Op,Cit. ، وكذلك انظر، عبدالوهاب المسيرى:– موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID

(٣١) حسن صبرى الخولى:– المرجع السابق، ص ص ٨٧ ٨٨.

* جرييرج هو صحفي يهودي كان يعمل محررًا في جريدة جويش كرونيكر اللندنية ، وكان أداة الاتصال بين هرتزل وتشمبرلين ولانسدون ورئيس الوزراء بلفور. وكان متشجعا لمشروع شرق افريقيا بشكل كبير مما جعل علاقته بحاييم وايزمان غير وديه، لكون الأخير يعارض الفكرة ولا يرى بديلا لفلسطين. انظر حسن صبري الخولى :– المرجع السابق، ص ٩٧.

* اطلق عليه مشروع لويد جورج وروبرتس، والأول صار فيما بعد رئيسا للوزارة، واعطى اليهود في عهده ما سمى بتصريح بلفور سنة ١٩١٧.

(٣٢) تولى اللورد لانسدون منصب وزارة الخارجية في اكتوبر ١٩٠٠، في حين ظل جوزيف تشمبرلين وزيرا للمستعمرات حتى قدم استقالته في سبتمبر ١٩٠٣، وفي نفس الوقت دخل نفس الوزارة أوستن تشمبرلين، انظر حسن صبرى الخولى :– المرجع السابق ، ص ص ٨٦، ٨٨، ٩٧.

* تشمبرلين هو وزير المستعمرات في الفترة من سنة ١٨٩٥ إلى سبتمبر ١٩٠٣. وهو رجل يمثل الأحرار، أما وزير الخارجية في ذلك الوقت، فكان آرثر بلفور، تولى في الفترة من يوليو ١٩٠٢ الى ديسمبر ١٩٠٥. وهذا يعني أن رسالة جرينبرج ارسلت للخارجية وحولت لوزير المستعمرات تشمبرلين للبت في الأمر كونه مسئولا عن شرق أفريقيا. جاء بعده الفريد لايتلتون كوزير للمستعمرات في الفترة من ١١ أكتوبر ١٩٠٣ حتى ٤ ديسمبر ١٩٠٥ وهو يمثل الأحرار أيضًا. في حين كانت حكومة المحافظين بقيادة روبرت سيسل، وظلت طوال الفترة من ٢٥ يونيو ١٨٩٥ إلى ١١ يوليو ١٩٠٢. إلى إن تولت حكومة المحافظين بقيادة آرثر جيمس بلفور في الفترة من ١١ يوليو ١٩٠٣ الى ٥ ديسمبر ١٩٠٥. وهذا يعنى أن المشروع في عهد حكومة المحافظين جاء عبر الوعود والمتابعات من قبل ممثلين الأحرار داخل تلك الحكومة. وكل ذلك في عهد الملك إدوارد السابع. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%

(33) F.O.403/33٢, Part LXXIV, Further Correspondence Respecting East Africa, July to September, 1903, Jewish colonization scheme. Transmits form of agreement which Dr. Herzl would desire His Majesty's Government to consent to in view of Commission being sent out to East Africa. No. 19.Dr. Greenberg to Mr. Chamberlain.—{Communicated to Foreign Office, July 13.)82, Fordwych Road, Brondesbury, London, July 13, 1903,PP.20,21.

(34) F.O.403 /33٢, Enclosure in No. 19. JEWISH COLONIZATION SCHEME. Terms and Conditions of Concessions to be granted by His Majesty's Government to the Jewish Colonial Trust (" Juedische Colonial bank"), Limited, for the establishment of a Jewish Settlement in British East Africa.,PP.21-٢٣.

(٣٥) حيث يشير لمنحه مساحة واسعة من الأرض بالشراء، وأن المخطط كان إعطاءه ١٠٠،٠٠٠ فدان او ٥ ميل مربع بنظام الايجار لمدة تسعة وتسعين عاما، بايجار سنوي يقدر بحوالي ٢٠٠ جنية، تصرف بعد خمس سنوات للبيع الكلى أو الجزئى، بسعر ٨ annas للفدان، على ان يدفع ٥ الاف جنية في البداية. بل يتفق معه في وجوب تشجيع رأس المال والمستوطنين، وأن تؤخذ مصلحة شرق أفريقيا.وأنه على استعداد لقبول مشروع التأجير المقدم، ومنح اللورد ديلامي،ر وفقا لشروط مرسوم الأراضي عقد إيجار بـ ١٠٠،٠٠٠ فدان، او بيعه ١٠،٠٠٠ فدان على شروط مماثلة لتلك الواردة في قواعد شراء الأرض بتاريخ ٢١ ديسمبر الماضي، للمزيد انظر،

F.O.403 /33٢, No. 20*.The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot.(No. 328.), Foreign Office, July 13, 1903.,P.2٣.

(36) F.O.403 /33٢, Jewish Settlement scheme. Observations on letter to Mr. Chamberlain. Transmits form of agreement which Dr. Herzl proposes should be entered into No. 95.Foreign Office to Dr. Greenberg., Foreign Office, August 14, 1903.,P.١٢١.

(37)F.O.403 /33٢, Jewish Settlement scheme. Understands from No. 95 that His Majesty's Government assent in principle to Dr. Herat's form of agreement. Whole matter will be laid before Zionist CongressNo. 99.Dr. Greenberg to the Marquess of Lansdowne.—(Received August 18.)82, Fordwych Road, Brondesbury, London, August 17, 1903..,P.١٢3.

(38)Jewish Settlement scheme. Transmits No. 95.";and requests observations No. 102.Foreign Office to Home Office., Foreign Office, August 21, 1903,P.١٢5.

(39) F.O.403 /33٢, Settlers' Committee . Jewish Settlement scheme. Protest against, No. 129.Settlers' Committee to the Marquess of Lansdowne.—(Rtceived September2.)(Telegraphic.)Nairobi, September 2, 1903,P.١49.

(٤٠) عبد الكريم الحسني :المرجع السابق

(٤١) عبدالوهاب المسيرى:– المرجع السابق

(42) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb48/sec04.doc_cvt.htm

(43) F.O.403 /33٢, Jewish Settlement scheme. Conveys thanks of Zionist Congress. Executive Committee accept offer. General enthusiasm, No. 136.Dr. Greenberg to the Marquess of Lansdowne.—(Received September 9.)82, Fordwych Road, Brondesbury, London, September 4, 1903.,PP.155, 156

(44) F.O.403 /33٢, Jewish Settlement scheme. Transmits Memoranda and No. 19 respecting. Requests observations ..No. 145.The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot.(No. 459.), Foreign Office, September 11, 1903,P.165.

(45) F.O.403 /33٢, No. ٤٧ The Marquess of Lansdowne to Sir ('. Eliot.(No. 460.), Foreign Office, September 14, 1٩03,P.165.

(46) F.O.403 /33٢, Jewish Settlement scheme. Transmits No. 129. Whom way senders of telegram be taken to represent ?.. No. 14 The Marquess of Lansdowne to Sir Eliot.(No. 460.), Foreign Office, September 14, 1٩03,P.165.

(47) F.O.403 /33٢, Jewish Settlement scheme. Transmits letter from Bishop of Mombasa respecting. Protests from Lord Delamere aim Settlers' Association at Nairobi. Urges that Settlement should be at some distance from railway. No. 180.Sir C. Eliot to the Marquess of Lunsdoune.—(Received September 30.)(So. 430.), Commissioner's Office, Mombasa, September 10, 1903,P.٢٠٦.

(48) F.O.403 /33٢, Inclosure in No. 180. The Bishop of Mombasa to Sir Charles Eliot, Bishops Court, Mombasa, September 8, 1903,PP.٢٠٦,207.

(49) F.O.403 /333, Part LXXV, Further Correspondence Respecting East Africa, October to December, 1903, Jewish Settlement in East Africa. No. 39.The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot.(No. 505.), Foreign Office, October 15, 1903, P.31.

(50) F.O.403-333, Jewish Settlement in the East Africa Protectorate ,No. 128.Foreign Office to Treasury. Foreign Office, November 4, 1903

(51) F.O.403 /333, Jewish Settlement in East Africa Protectorate No. 152.Treasury to Foreign Office—(Received November 16.), Treasury Chambers, November 11, 1903, P.٢٢٠

* تبين خريطة شرق أفريقيا. أن هضبة جوس نجيشو تغطي المنطقة (الآن في كينيا) بين جبل ايلجون وبحيرة بارينجو وميناء فلورنس Port Florenc (الآن كيسومو) وتبعد حدودها الجنوبية عن خط السكة الحديد ٥ ميل وتطل حدوها الجنوبية الغربية على بحيرة فيكتوريا، انظر، Marie Kruger:- Women's Literature in Kenya and Uganda: The Trouble with Modernity, Palgrave. New York,2014, PP. 107-109. وكذا انظر W.O. map 1429(d)'. Signed: Major E H Gorges, Uganda Rifles. Originally illustrating Appendix A to Uganda Protectorate Intelligence Report number 4.

(52) F.O.403 /333, Jewish Settlement in East Africa Protectorate No. 182.Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdowne.—(Received November 26.)(No. 521., Mombasa, November 4, 1903, P.٢٧٠,271.

(53) F.O.403 /333, Jewish Settlement No. 189.Colonial Office to Foreign Office.—(Received November 28.), Downing Street, November 27, 1903., P. ٢٧5 .

(54) F.O.403 /333, Jewish Settlement No. 196.Foreign Office to Colonial Office., Foreign Office, December 3, 1903., P. ٣٠٣.

(55) F.O.403 /3٤٠, Part LXXVI., Further Correspondence Respecting East Africa, January and February1904, Jewish Settlement in East Africa , Transmits No. 182, Part LXXV, and informs of interview with Dr. Greenberg. Asks for views as to proposed scheme, No. ٢٦وForeign Office to Colonial Office. , Foreign Office, January 12, 1904.PP.٧٢,٧٣.

(56) F.O.403 /3٤٠, Jewish Settlement in East Africa, Views as to proposed scheme, No. 3٦ Colonial Office to foreign Office.—{Received January 20), Downing Street, January 19, 1٩04.PP.78,79.

(57) F.O.403 /3٤٠, Jewish settlement scheme, Substance of interview with Dr. Greenberg. Commission to start for East Africa, No 41. Memorandum by Mr. Hurst respecting the Jewish Colonization Scheme in East. Africa, January 25, 1904..PP.٨٢,٨٣.

(85) F.O.403 /3٤٠, Jewish settlement in East Africa Protectorate , Informs of interview with Dr. Green berg, No. 65.The Marquess of Lansdowne to Sir C. Eliot.(No. 74.), Foreign Office, February 8, 1904..PP.٩٩,100.

(59) F.O.403 /3٤٠, Jewish settlement in East Africa, Thanks for offer made; territory appears suitable. Commission, of which details will be sent, will start for East Africa, No. 71.Mr. Greniberg to Foreign Office, February ٩, 1904..PP.103,104

(60) F.O.403 /3٤٠, Jewish Settlement in East Africa, Cannot now recommend, in view of present influx of white settlers, No. 72. Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdowne.— (Received February 11.)(No. 45.)(Telegraphic.) P. • Mombasa, February 11, 1904..P.104.

(61) F F.O.403 /3٤١, Part LXXVII., Further Correspondence Respecting East Africa, March and April 1904, Jewish Settlement in East Africa. Does not propose to discuss special form of lease before receipt of expert's report. Refers to , No. 58, No. 72 A. Foreign Office to Mr., Greenberg., Foreign Office, April 6, 1904..P.83.

(62) F.O.403 /3٤١, Jewish Settlement in East Africa Protectorate. Raise objections against. Urges reconsideration of question. Refers to No. 72 A, No. 123.Sir C.

Eliot to the Marquess of Lansdowne.—(Received April 25.)(No. 178.), Commissioner's Office, Mombasa, March 21, 1904..P.133,134.

(63) F.O.403 /3٤١, Jewish Settlement in East Africa Protectorate. Transmits letter from Bishop of Mombasa respecting proposal. Refers to No. 123, No. 124. Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdoivne.—(Received April 25.)(No. 179.), Commissioner's Office, Mombasa, March 24, 1904..P.134.

(64) F.O.403 /3٤١, Inclosure in No. 124.Statement by the Bishop of Mombasa, No. 124. Sir C. Eliot to the Marquess of Lansdoivne.—(Received April 25.)(No. 179.), Commissioner's Office, Mombasa, March 24, 1904..P.134, 135.

(65) F.O.403 /3٤٤, Part LXXX., Further Correspondence Respecting East Africa, September and October 1904, Jewish settlement in East Africa. Commission will be sent out as soon as possible. Refers to No. 84, Part LXXIX.;No. 27.Mr. Greenberg to the Marquess of Lansdowne.—(Received September 20.)82, Fordwych Road, Brondesbury, N.W.,, September 20, 1904.P.40.

(66) F.O.403 /3٤٤, Jewish settlement in East Africa. Remarks on long delay in sending out Commission. Informs of large influx of while settlers into 'Protectorate. Refers to No. 27. No. 46.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, October 3, 1904.PP.73,75.

(٦٧)

(67) F.O.403 /3٤3, Part LXXIX., Further Correspondence Respecting East Africa, July and August 1904, Jewish settlement m East Africa. Asks when report, of Commission is expected. Refers to , No. 07, Part 1AXVII, No. 5.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, July 5, 1904..P.2.

(68) F.O.403 /3٤3, Jewish settlement in East Africa. Requests information as to persons representing Zionists, who have left for Africa. Refers to No. 5 , No.

73.Foreign Office to Mr. Greenberg. Greenberg, Foreign Office, August 12, 1904..P.١١٥.

(69) F.O.403 /343 Jewish settlement in East Africa. Gives information requested in No. 78 , No. ٨4. Mr. (Greenberg to Foreign Office.—(Received August 15.)82, Fordwuch Road, Brondesbury, London,, August 13, 1904..P.١٣٢.

(70) F.O.403 /343, Jewish Colony in East Africa. Original offer was made under impression that Zionists were unanimous. Will defer further statement of views until hearing from him again. Refers to No. 84, No 97.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, August. 1'.), 1904.P.١٤١.

(71) F.O.403 /345, Part LXXX1., Further Correspondence Respecting East Africa, November and December 1904, Jewish settlement in East Africa, Asks when Commission left and what was its composition, No. 12.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, November 5, 1904.P.8.

(72) F.O.403 /345, Jewish settlement in East Africa. Has received no answer to No. 12. Understands Commission has not yet started. Cannot reserve lands any longer, No. 28.Foreign Office to Mr. L. J. Greenberg., Foreign Office, November 14, 1904, 1904.P.24.

(73) F.O.403 /345,Jewish settlement in East Africa Protectorate, Transmits letter from Planters' and Farmers' Association, requesting that land may be no longer reserved, No. 41.Sir D. Stewart to the Marquess of Lansdowne.– (Received November 21.)(No. 682.), Commissioner's Office, Mombasa, October 29, 1904.P.49.

(74) F.O.403 /345, Jewish settlement in East Africa Protectorate, Informs of constitution and departure of Commission , No. 45.Mr. Greenberg to Foreign Office.—(Received November 22.) 82, Fordwych Road, Brondesbury, London,, November 21, 1904.P.51, 52.

(75) F.O.403 /345, Jewish settlement in East Africa Protectorate, In view of Commission proceeding at once will still reserve land , No. 54.Foreign Office to Mr. Greenberg., Foreign Office, November 24, 1904, P.54.

(76) F.O.403 /345, Jewish settlement in East Africa Protectorate. Planters' and Farmers' Association I desire amendment of Resolution transmitted in No. 41. No. 63.Sir D. Stewart to the Marquess of Lansdoivne.—(Received November 29.)(No. 702.), Commissioner's Office, Mombasa, November 8, 1904., P.70.

(77) F.O.403 /345, Inclosure in No. 63.Mr. W. Wilson to Sir D. Stewart, Nairobi, November 1, 1904. No. 63.Sir D. Stewart to the Marquess of Lansdoivne.—(Received November 29.)(No. 702.), Commissioner's Office, Mombasa, November 8, 1904., P.70.

(78) F.O.403 /345, Jewish settlement in East Africa. Thanks for No. 54. Informs of additional members of Commission. Major Gibbous will be in charge. Asks for facilities for…, No. 82.Mr. L. J. Greenberg to Foreign Office.—(Received December 9.)82, Fordwych Road, Brondesbury, London,, December 7, 1904., P.90.

(79) F.O.403 /345, Jewish settlement in East Africa, To give Major Gibbons, who isin charge of Commission, full facilities, No. 91.Foreign Office to Sir D. Stewart., Foreign Office, December 15, 1904., P.94.

(80) F.O.403 /345, Jewish settlement in East Africa, Transmits No. 91, introducing Major Gibbons to Sir D. Stewart, No. 92.Foreign Office to Mr. L. .1 Greenberg,, Foreign Office, December 15, 1904, P.94.

(81) F.O.403 /345, Jewish settlement in East. Africa. Thanks for No. 92. Will send information as to progress of Commission, No. 95.Mr. L. J. Greenberg to Foreign OJice.—[Received December 17.) 82, Fordivych Road, Brondesbury, London,, December 1G, 1904, P.100.

(٨٢) حسن صبرى الخولى المرجع السابق ، ص ١٠٠.

(٨٣) عبد الكريم الحسني:– المرجع السابق. ص ص متفرقات. وكذلك انظر ، عبدالوهاب المسيرى:– المرجع السابق.